



مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

داخل العدد

- إدمان وسائل الإعلام والاتصال دراسة مقارنة بين إدمان كل من التليفزيون والإنترنت والتليفون المحمول في مصر
- دور المصادر الصحفية في بناء اتجاهات الصحافة المصرية نحو أزمة العجائب دراسة تحليلية على عينة من الصحف الصادرة من ١٦ نوفمبر حتى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ (١٤٢٨هـ)
- دور القنوات اللغوية المتخصصة في تكوين الوعي اللغوي لدى الشباب المصري
- مصداقية الأخبار المحلية في الصحف والمواقع الإخبارية: دراسة ميدانية
- العوامل المؤثرة على قارئية صحيفة أخبار الرياضة: دراسة ميدانية على عينة من الجمهور المصري
- دور وسائل الإعلام في تشوه اللغة المنطوقة لدى الشباب الجامعي: دراسة تطبيقية على الشباب الجامعي

العدد

الثالث والثلاثون

يناير ٢٠١٠

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٦٥٥٥

العدد الثالث والثلاثون

يناير ٢٠١٠م

مجلة

البحوث الإعلامية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: أحمد الطيب

رئيس التحرير

أ.د: محيي الدين عبد الحلیم

مدير التحرير

أ.د: جابر محمد عبد الموجود

الإشراف الفني

أ.د: سامي عبد العزيز الكومي

سكرتير التحرير

د/ عبد الراضي حمدي البلبوشي

توجه باسم الدكتور سكرتير التحرير على العنوان التالي: جامعة الأزهر -

كلية اللغة العربية بالقاهرة - قسم الصحافة والإعلام - ت ٥١٠١٤٦٦

المراسلات

٥٠ جنيهاً مصرياً.

٤٠ دولاراً أمريكياً.

في جمهورية مصر العربية

خارج جمهورية مصر العربية

السعر

دور المصادر الصحفية في بناء اتجاهات

الصحافة المصرية نحو أزمة الحجاب

دراسة تحليلية على عينة من الصحف الصادرة

من ١٦ نوفمبر حتى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ (١٤٢٨هـ)

إعداد

د. رضا محمود عكاشة



يمثل الدين أحد أبرز مكونات الوجود البشري منذ وجد الإنسان، كما مثل أحد أظهر بناءات المجتمع المصري على مر التاريخ.

وفي الحالة الإسلامية، فإن الدين يضع تصورات عامة وخاصة وشديدة الخصوصية للإنسان (كل الإنسان) في معاشه ومعاذه، كما يضع تصورات للإنسانية والكون كله، تتفاعل مع مختلف جوانب الحياة. ولهذا عندما يحدث جدل أو نقاش حول أحد تصورات هذا الدين، فإنه سرعات ما ينعكس هذا الجدل والنقاش حول كل جوانب المجتمع عامة، بشكل واعٍ أو غير واعٍ! وهذا ما حدث عند مناقشة ما عرف باسم "أزمة الحجاب"^(١).

في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ نشرت صحيفة "المصري اليوم" تصريحات على لسان وزير الثقافة فاروق حسني اعتبر فيها "الحجاب" تأخراً وعودة للوراء". وقال: "النساء بشعرهنّ جميلات كالورود التي لا يجب تغطيتها وحجبها عن الناس". وقال: "حجاب المرأة يكمن بداخلها وليس خارجها". وقال: "اعتقد أن الأمر لا علاقة له بالتقوى والورع، وإلا فما تفسير مشاهدة مناظر الشباب والبنات على الكورنيش وكلهنّ محجبات". وقال: "نحن لن نتقدم طالما بقينا نفكر في الخلف ونذهب لنسمع إلى فتاوى شيوخ بثلاثة مليم".

أعقب هذا التصريح رد فعل حاد وشديد التباين حول الوزير وتصريحاته والحجاب ووضعيته الدينية والاجتماعية.

ففي ٢٠ نوفمبر قُدم ١٣٠ عضواً في مجلس الشعب استجواباً للوزير وطالب البعض بسحب الثقة منه فيما طالب ٩٣ عضواً بمحاكمته.

في ٢٣ نوفمبر دافع بيان وقَّعه ٢٠٠ متقف عن الوزير وتصريحاته واتهموا فيه النظام السياسي بالتخايل و "تملقه لعواطف الفرقاء السياسيين" فيما اتهموا منتقدي الوزير بأنهم يمارسون "الإرهاب الفكري"^(٢).

وفي الوقت الذي طغت فيه المعالجات الحادة للموضوع، صدر بيان في ٢ ديسمبر وقَّعه ٢٥٠ عالماً أزهرياً وصفوا فيه وزير الثقافة بأنه "تعدى على حدود الأمة وثوابتها الدينية" وطالبوا بمحاكمته واعتذاره، ووصفوا المنتقنين المدافعين عن الوزير بأنهم "طابور خامس" لخدمة أعداء الأمة^(٣).

في هذا المناخ تولدت فكرة هذا البحث، وعلى هذه الأرضية لاحظ الباحث الدور المؤثر والفاعل الذي قامت به الصحافة، إن بإثارة "الأزمة" أو بتعميقها في النفوس والرؤوس أو بتوسيع دائرة التعبير والجدل العام.

ولئن عكس هذا التناول الصحفي، حجم الاستقطاب السياسي والتباين في الرؤى الاجتماعية والثقافية حول مسألة يُفترض فيها أنها مسألة دينية وبسيطة وحساسة.. فإن رصد الخطاب الصحفي تجاه هذه القضية سوف يعكس في الأساس طبيعة الدور الذي قامت به الصحافة، والأطر الفكرية التي عبَّرت عنها أو استخدمتها في النشر والتعبير، والأهداف التي سعت إليها والعناصر المتحكمة للوصول إليها عبر تناولها لـ "أزمة الحجاب".



بات مستقراً في الفكر الإعلامي أن مصدر Source المادة الصحفية المنشورة هو مكون أساسي من مكونات بناءات القائمين بالاتصال ووظائفهم. كما أصبح الميل العلمي السائد هو اعتبار المصادر جزءاً من النظام الصحفي والاجتماعي الذي تمارس في سياقه العملية الإعلامية كلها.

كما تجاوزت الخبرة المهنية والعلمية للباحث هذا التفريق القاطع بين القائم بالاتصال Mass Communicator والذي قد يمثله الناشر أو الصحفي أو المؤسسة، وبين المصدر أي المسئول أو المفكر اندي تُستقى منه المعلومات والآراء والمواقف.

فالمصدر قاسم مشترك يؤثر ويتأثر بدوائر صنع اهتمامات النشر، وقد أكد مانهايم (1987) Manhiyem وروجرز وديرنج Rogers and Dearing (1987) على التفاعلات الشديدة عند النشر بين اهتمامات وسائل الإعلام نفسها في تغطية المضامين عبر مصادرها ومحريها.

وأيضاً واهتمامات الجمهور ومعرفته ودرجة وعيه، واهتمامات المجتمع بنظمه المتنوعة الظاهرة والكامنة^(٤).

وفي إطار مجموعة المؤشرات الطمعية يمكننا القول أن هذا التفاعل بين اهتمامات المصدر والمحرر قد يزداد عندما تكون القضية محل الاهتمام ذات طابع فكري أو عقائدي (مثل أزمة الحجاب)، لأن المصادر عندئذ سوف تهتم بما تهتم به الصف ذات الانتماءات المشتركة.

كما يسعى المحرر للمصادر ذات المصادقية والافتتاح بسياسة الصحيفة، وتتوافق التوقعات المشتركة عن الجمهور واتجاهاته، كما تزداد درجة التأقلم بين المحرر والمصدر والصحيفة، سواء بفعل الاعتياد، أو التفاهم، أو عندما يصبح المسئول أو المفكر عضواً في هيئة تحرير الصحيفة. كما قد تُمارس عمليات

التأثير بالإذعان Compliance على المصدر كما مورست من قبل على المحرر.

وتؤكد الممارسات المهنية أن انتقاء المصادر لا يتم بشكل عرضي، بل يتم بشكل شبه عمدي ومقصود. وكثيراً ما يقال في اجتماعات التحرير أن الصحيفة تريد هذا المصدر بعينه ليتحدث في الموضوع، أو أن هذا المصدر بعينه لا يصلح معنا، أو لا يصلح لهذا الموضوع، أو في هذا التوقيت بالذات.

وترتيباً على هذه الرؤية العلمية والمهنية يتم التعامل مع مفهوم المصدر ليشمل كل الأشخاص أو المؤسسات أو الجهات التي تُنسب إليها المعلومات والآراء المنشورة وتساهم في تشكيل الرسالة الإعلامية، أياً كان دورها أو موقعها أو موقفها.

سواء كان المصدر حياً أو أرشيفياً، أو كان شخصية طبيعية أو اعتبارية، سواء احترفت العمل المهني أو مارسته من خارج هيئة التحرير، وسواء كان المصدر صانعاً للرأي أو المعلومة (مثل المسئول أو المفكر)، أو ناقلاً للرأي أو المعلومة (مثل المحرر)، أو منتجاً للرأي أو المعلومة (مثل وسائط الاتصال الورقية أو الإلكترونية).

نظريات الدراسة:

أبرز الاهتمام العلمي بدراسة الظواهر الصحفية وطبيعة عمل مؤسسات الإعلام، عدداً من المداخل والنظريات الأساسية لفهم الممارسة التطبيقية لوسائل الإعلام، لاسيما فيما يتعلق بالقائمين بالاتصال وعلاقتهم بالمصادر الصحفية.

وقد استندت هذه الدراسة على ثلاثة مداخل رئيسية:

أولاً: مدخل تحليل النظم

يقوم هذا المدخل على تحليل العناصر التي تتكون منها النظم الصحفية، سواء بتجزئتها إلى نظم وعناصر خاصة، أو الانتقال من وصف العناصر الجزئية إلى وصف النظام الكلي، أو النظر إلى النظام الصحفي في إطار علاقاته بالنظم المجتمعية الأخرى^(٥).

وقد تم التعامل مع الإعلام كـ "نظام" على خلفية ما قرره علماء الاجتماع من وحدة العلوم الإنسانية واعتباره منظومة متعددة ومركبة تتسم بالاستمرارية والسيطرة والغائية بين عناصرها الرئيسية والفرعية ودون الفرعية. كما تجسدت الصفة الاجتماعية النظامية عند كثير من منظري الإعلام وباحثيه. وقد أبرز هذا الجانب ملفين ديفليير M.Defleur منذ كتاباته عام ١٩٧٠، ثم هايبرت Hiebert (١٩٨٢) ثم ديفليير وساندرا روكيتش (٨٢-٨٩)، ثم جون ميرل G.Merrill ولوينشتاين Lownstein (١٩٧٩). وغيرهم من علماء نظريات الاتصال الجماهيري^(٦).

وعليه فإن المحتوى الصحفي الظاهر أو الكامن لا يمكن فهمه وتحليله ومعرفة أهدافه والقوى الفاعلة فيه .. إلا باعتباره عملية اجتماعية يقوم كل عنصر من عناصره بدور النظام الاجتماعي.

فالمؤسسة الصحفية نظام اجتماعي، وهيئة التحرير نظام، والممولون أو القانونيون أو الجمهور نظام، والقائم بالاتصال أو المصدر نظام، أو رئيس

التحرير نظام كذلك. كل عنصر له - مع العناصر الكبرى أو الصغرى - علاقات ومصالح وصراع أو توافق.

ثانياً: مدخل حارس البوابة

تجسد نظرية حارس البوابة Gate Keeper الدور البارز الذي يقوم به المرسل أو المصدر أو المؤسسة عندما يشكل أو يتخذ قرارات بالنشر.

ومنذ أن وضع العالم النمساوي الأصل الأمريكي الجنسية كريت لوين Kurt Lewin (١٩٤٧) أصول هذه النظرية ثم طبقها جايرر Gieber (١٩٥٦) وويستلي وماكلين Westly and Maclean (١٩٥٧) وغيرهم^(٧)، وهذه النظرية تعد مدخلاً رئيسياً لفهم دور القائم بالاتصال في الرفض أو القبول أو التعديل الذي يدخل على المضمون عبر سلسلة من القرارات الطويلة.

وطبقاً لهذا المدخل، فإن هذه القرارات يتحكم فيها عنصر متعددة. أبرزها:-

- الخصائص والقيم والثقافات والتوجهات الذاتية للقائم بالاتصال.
 - تصورات القائم بالاتصال عن الجمهور والعلاقات المتوقعة من كل عن الآخر.
 - الظروف المهنية، ودرجة التكيف مع المؤسسة الإعلامية، والعلاقة بمصادر الأحداث. كل هذا في السياق الاجتماعي العام.
- وقد تطابقت هذه المعطيات العلمية مع جل النظريات الإعلامية الشاملة، ولعل هذا يظهر أكثر في نظرية الأطر Framing والتي أبرزت كثيراً فاعلية القائم بالاتصال في تأطير المضمون وتشكيله ووضع قيمة وتحويله إلى قضايا^(٨).

ثالثاً: مدخل الممارسة المهنية

وفقاً لهذا المدخل، فإن ما يكتب يتأثر بشدة بطبيعته الممارسة المهنية في حقل الاتصال الجماهيري. العوامل الإدارية، ومستوى التأهيل المهني والعلاقات الوظيفية والاجتماعية والاتجاهات الفكرية والثقافية ومستوى الرضا من أو عن القائمين بالاتصال.. كل هذا وغيره يحدد ما يقال وكيف ولماذا؟

عَدَّت دينيس ماكويل D.Mcquail (١٩٩٤) عدداً من الضغوط التي تُمارس على القائم بالاتصال من أبرزها في الضغوط السياسية والاجتماعية والمهنية والمادية^(٩).

وركز برتراند Bertrand (٢٠٠٠) على دور الملاك والمهنيين في تنظيم أنفسهم "ذاتياً". ومراقبة "الصحفيين" لتنفيذ مسؤولياتهم نحو السياسات والقوى الضاغطة^(١٠).

كما أبرزت دراسات عديدة دور "الرضا الوظيفي" في تحريك الدافعية Motivative لدى القائم بالاتصال ودرجة إيمانه بالمضامين والأهداف.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المصدر (كأحد أنظمة المجتمع) والقائم بالاتصال (كأحد أنظمة الإعلام والصحافة) قُتِمَت البحوث العلمية عدداً من مستويات هذه العلاقة^(١١). من ذلك:

١. علاقة الاستقلال التام في سياق الاستقلال بين المجتمع والصحافة الحرة.

٢. مستوى التبعية من القائم بالاتصال على المصدر، تسلط المصدر سوف يؤدي إلى توحيد أهداف الصحف مع أهداف النظام الاجتماعي.

٣. الاعتماد المتبادل بينهما في الممارسة والأهداف.

٤. مستوى العداء The Adversary بين المحرر (الصحف) والمصدر (النظم).

٥. التبادل الاجتماعي Social Exchange تدعم العلاقة رغم التوترات.

٦. التكيف Adaptation لوصول كل لأغراضه رغم الاختلاف.



ثمة عشرات الدراسات التي أعدها الباحثون حول دور القائمين بالاتصال في العملية الإعلامية، سواء ارتبطت بدراسة الأداء المهني مباشرة، أو بالمعالجات الصحفية وعناصرها الحاكمة، أو بوضعية الصحافة وقت الصراعات والأزمات. وسوف نشير إلى بعض دلالات جانب من هذه البحوث.

١. أثبتت دراسة محمود عبد الفتاح عبد الحميد^(١٢)، صحة الفرض العلمي القائل بأن: مصادر الأخبار الخاصة بحرب الخليج والأسماء الأجنبية الواردة في الصحف تميل أن تكون من دول يتفق موقفها السياسي من الأزمة مع موقف دولة الصحيفة نفسها.

وقد تم طرح هذا الفرض - في سياق أربعة فروض - عبر تحليل الأخبار الخاصة بأزمة الخليج في صحف "الأهرام" المصرية و "الأنوار" اللبنانية و "الثورة" العراقية من شهر أغسطس ١٩٩٠ حتى فبراير ١٩٩١.

٢. اعتبرت دراسة محرز حسنين غالي^(١٣)، أن نمط الملكية متغير حاكم في توجيه السياسة التحريرية. كما أن نمط الملكية المساهم (الصحف الخاصة) يوظف سياساته لتحقيق التوازن بين مصالح المالك والمسئولية المهنية، وإن لم يظهر هذا التوازن بشكل مباشر في الصحف القومية.

الدراسة توقفت عند عوامل تشكيل السياسات التحريرية في الصحف القومية والحزبية والخاصة مشيرة إلى مصادر التمويل والعوامل الإدارية بالتطبيق على صحف "الأهرام" و "الوفد" و "الأسبوع".

٣. ربطت حنان جنيد^(١١)، بين موقف (الصحف) ونوع الفن الصحفي المستخدم، حيث رأت الدراسة أن اعتماد الصحيفة (النيويورك تايمز) على القوالب الفنية التي تقدم الرأي والتعليقات والتحليلات مثل: الخبراء والعسكريون وكبار الكتاب دليل على (تحيز) الصحيفة. بينما الصحيفة (الأهرام) التي اعتمدت على التقارير الخبرية اتسمت بالحياد في تناول.

وهذه النتيجة واحدة من النتائج التي توصلت إليها في سياق الإشارة إلى دور المصادر في المعالجة وإبراز القيم المستهدفة.

٤. استهدفت دراسة روى أجيد **Roya Ajid**^(١٢)، بحث دور رئيس التحرير كقائم أبرز بالاتصال في سياسة ملكية السلاسل الصحفية المستقلة في أمريكا وأثر ذلك على المضمون الذي تنتشره السلاسل.

من نتائج الدراسة ذات الدلالة أن حجم المؤسسة - صغير أو كبير - أحد العوامل القوية التي تشكل إدراك رئيس التحرير لنفسه ودوره التحريري وتدخلاته الصحفية. إن فرئيس التحرير تتأثر قراراته بحجم المؤسسة الصحفية التي يترأسها ومن ثم قراراته في المضامين المنشورة أو المصادر المستهدفة.

٥. وبرهنت دراسة مرعي مذكور^(١٣)، على صحة الفرض القائل بأن درجة الرضا المهني للصحفيين يزداد طردياً مع زيادة سنوات الخبرة، وأنه لا توجد فروق دالة بين الانتماء لصحيفة حزبية أو قومية أو خاصة في درجة الرضا.

تمت الدراسة على ٢٤٠ عضواً بنقابة الصحفيين مثلوا ١٤ صحيفة، بهدف معرفة مستوى الرضا الوظيفي لديهم.

٦. حاولت دراسة فهد بن عبد العزيز الصكر^(١٧)، التعرف على العلاقة بين الصحفيين ومصادرهم من خلال تعامل وسائل الإعلام مع قضايا الإرهاب التي وقعت في السعودية خلال عامي ١٤٢٤-١٤٢٥ هجرية (٢٠٠٣-٢٠٠٤). اعتمدت الدراسة على "الخبراء المشاركون" في مجال الإعلام والإرهاب. وأثبتت ضعف العلاقة بين الإعلاميين والأمنيين، وأن كثيراً من الإعلاميين نتيجة عدم وجود التفاهم المهني والوظيفي بينهما يستفزون رجال الأمن، وهذا يكرس الصورة السلبية السابقة لدى كل طرف عن الآخر مما يصعب معه وجود علاقة إيجابية بين الطرفين، الأمر الذي ينعكس سلباً على المعالجة.

٧. ومن الدراسات التي أوضحت المعالجات الصحفية للأزمات الداخلية، البحث الذي أعدته نوال عبد العزيز الصفتي^(١٨)، حول معالجة الصحف المصرية للأزمات بالتطبيق على أحداث الكشح الطائفية عام ١٩٩٨.

أوضحت الدراسة غياب المناقشة وطرح وجهات نظر فكرية واضحة حول الأزمة مع غلبة الطابع الإخباري القائم على السرد والتسجيل. كما استخدمت الصحف عدداً من مسارات البرهنة للتدليل على صدق المقولات، مع التركيز على الصحفي كمصدر للمعلومات فضلاً عن القراء ومراكز البحوث.

٨. استهدفت دراسة محمد بسيوني عوض^(١٩)، التعرف على دور القائم بالاتصال في الصحف الدينية استكمالاً لتحليل المحتوى. وأكدت الدراسة الميدانية على ١٥٠ محرراً يعملون في الحقل الصحفي الإسلامي وجود ٥٨% فقط من المحررين من دراسي الإعلام، وأن ٨٠% من الحاصلين على المؤهلات العليا

ونحو ١٤% فوق الجامعي. وأثبتت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين الرضا الوظيفي والتخصيص الدراسي. كما أجاب ٦٠% من الصحفيين عن أن علاقة "الاحترام" هي التي تربطهم بالمصادر، فيما قال ٣٨% أنها علاقة عمل و ٢٠% علاقة صداقة و ٨٩,٣% علاقة مزاملة. كما جاءت المصادر الخبيرة كمصدر أول (٨١,٣%) يعتمد عليه الصحفيون فيما جاءت المصادر المسئولة كالثالث المصادر (٤٦,٧%).

٩. ركزت دراسة أحمد عزت شرارة^(٢٠)، على مدى تأثير الخطاب الديني بالنسق الاجتماعي الذي يثار فيه والنسق الصحفي الذي يتم فيه النشر. وأكدت الدراسة تشابك معايير المضمون في النشر مع معايير القائمين بالاتصال مع معايير الجمهور.

القضايا والكتّاب والمصادر تصيغ مقولاتها الدينية تبعاً لطبيعة الظروف العامة التي يعالج في سياقها الخطاب.

١٠. استنتجت دراسة محمد زين عبد الرحمن رستم^(٢١)، وجود علاقة بين نوع المصدر (ذكر أو أنثى) وبين نوع الاتجاه (إيجابي أو سلبي)، حيث كشفت عن أن المحرر (الرجل) أنتج ٦٥,٧% من المادة المنشورة عن المرأة المصرية في مجلة "زهرة الخليج"، وأن ارتفاع الاعتماد على المصدر الذكر يمكن أن يكون مبرراً في الاتجاهات السلبية تجاه المرأة. وطالبت الدراسة بأن تتولى عناصر نسائية تناول قضايا المرأة باعتبارها أفدر على معالجة المشكلات بتوازن أكثر من الرجل.



تتخذ المشكلة البحثية في رصد اتجاهات الصحافة المصرية نحو "أزمة الحجاب"، وعلاقة بناء هذه الاتجاهات بالأطر الفكرية والمهنية للمصادر.

ومما زاد من اندراك مشكلة الدراسة أن "الموضوع" على بساطته وعسائيه قد رُشِّح ليصبح عنواناً على وجود أزمات أو تشققات فكرية داخل المجتمع. وقد أثبتت الملاحظة العلمية والخبرة المهنية أن مثل هذه "الأزمات" يتم تاريها صحفياً بشيء من الاحتداد أو التهويل أو التهوين.

تُراسة إذن تتوقف بالتحليل عند المصادر بالمعنى العام (كل من تنسب إليه معلومة أو الرأي) وانعكاس هذا على تفسير أهداف النشر، خاصة رأ كثيراً من الباحثين يعولون على الأداء الصحفي قدرته على الحوار وتفكيك حداث الاحتدان وحل "الأزمات" التي قد تتعرض لها المجتمعات.



لتساقاً مع ضبيعة المشكلة البحثية، يمكن تحديد أهداف الدراسة في:

١. التعرف على الموضوعات التي نتناولها الصحف حول قضية الحجاب وأبرز الأهداف التي سعت إليها عبر النشر.
٢. الكشف عن القوى المسؤولة الفاعلة لأزمة الحجاب واتجاهات الصحف نحو القضية المبحوثة.
٣. تحليل سبب بين الأطر الفكرية للمصادر من ناحية وبناء مستوى الاتجاه وأساليب الإقناع المستخدمة وقيم النشر من ناحية أخرى.

٤. تحليل العلاقة بين البناء الفني للقالب الصحفي ونوع الاتجاه الذي ينته الصحف.

٥. رصد دور نمط الملكية فى اختيار وتوظيف المصادر كمياً وكيفياً.



تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

١. ما الأفكار التي تناولتها الصحف حول قضية الحجاب عبر المصادر المستخدمة؟

٢. ما العلاقة بين نوعية المصادر وأهداف النشر وقيمه كما يعكسه المضمون؟

٣. كيف تتباين اتجاهات الصحف نحو "أزمة الحجاب" تبعاً لتباين المصادر المستخدمة فى النشر؟

٤. ما دور الإطار الفكرى والمهني للمصادر فى طبيعة وتتنوع أساليب الاقناع والحجج المستخدمة؟

٥. ما العناصر المسيبة والفاعلة للأزمة كما يعكسها المضمون؟

٦. كيف أثر نمط الملكية للصحف فى الاستخدام المهني للمصادر؟

٧. ما العلاقة بين اتجاهات الصحف نحو (الحجاب) ونوع القالب الصحفى المستخدم؟



تصنف هذه الدراسة في سياق الدراسات الوصفية Discreptive Studies التي تفتقر على وصف المحتوى الظاهر والكامن موضع التحليل والكشف عن العلاقات بين المتغيرات في الدراسة المطروحة.

▪ منهج الدراسة: يقوم البحث على منهج المسح الإعلامي Informative survey الذي يوفر للباحث القدرة على وصف العناصر المختلفة للمضمون والشكل المرتبط بـ "أزمة الحجاب" وتحليل وتفسير المتغيرات سواء المتعلقة بموضوعات البحث الرئيسية أو القوى الفاعلة أو الأطر الثقافية للمصادر وقيم النشر وغاياته واتجاهاته.

كما يوفر هذا المنهج إمكانيات "المقارنة" Compaison بين خصائص فئات الدراسة مثل المقارنة بين أنواع المصادر أو أنماط ملكية الصحف أو البناءات الفنية للقوالب الصحفية المستخدمة^(٢٢).

▪ المجال الزمني للدراسة: بالنسبة إلى الحدود الزمنية للدراسة فقد تحددت بالفترة من ١٦ نوفمبر حتى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦. وهي الفترة التي شهدت بداية نشر تصريحات وزير الثقافة المثيرة للأزمة وتكثيف ردود الفعل الصحفية حول القضية، حتى اجتماع الوزير برئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون الدينية والثقافية بمجلس الشعب في ٣ ديسمبر وما أعقبه من إعلان الوزير عن احترامه للدين وحرية المرأة في التحجب. وقد تلاشى اهتمام الصحف عقب هذه المصالحة تدريجياً.

ويعتقد الباحث أن حقبة الشهر هذه فترة طبيعية وكافية لرصد موقف الصحف تجاه الأزمة وتدعياتها.

• **مجتمع الدراسة التحليلية:** تحدد إطار العينة بشكل مباشر في الصحف المصرية الصادرة في الفترة الزمنية المحددة.

ولما كانت الدراسة تهدف في الأساس إلى الكشف عن تأثيرات الأطر الفكرية والثقافية للمصادر، وأن هذه الأطر شديدة الارتباط بالوعاء السياسي الذي تصدر منه الصحيفة، وكذا البعد الثقافي أو الديني الذي تقترب أو تبتعد عنه، وأن هذه جميعاً مرتبطة بما يعرف علمياً بـ "نمط الملكية" الذي تصدر من خلاله الصحيفة، فقد عمد الباحث لاختيار مفردات الصحف التي تعبر عن مختلفة أنماط الملكية في مصر.

إن نمط الملكية لا يعكس فقط العناصر المتحركة مادياً وإدارياً ومهنياً في سياسة الصحيفة، بل يعكس كذلك التوجهات الثقافية للكتاب، ومستويات التخصص في المضمون المنشور وقدرات الصحيفة المهنية على استنساب الكتاب وتوظيف المضامين والمصادر والفنون الصحفية.

وعليه فقد استغرقت العينة المختارة بشكل مقصود الأنماط الرئيسية الخمسة التي تصدر بها الدوريات في مصر وهي: نمط الملكية القومي - نمط الملكية الحكومي - نمط الملكية الحزبي - نمط الملكية الخاصة - نمط ملكية الجمعيات الأهلية. (المرخصة من وزارة الشؤون الاجتماعية).

وعليه فقد عمد الباحث لاختيار الصحف التالية كمادة للبحث والتحليل وهي:

١. "الأهرام": جريدة يومية قومية عامة، تصدر منذ أغسطس ١٨٧٦.

٢. "روز اليوسف": مجلة أسبوعية قومية عامة، تصدر منذ ٢٦ أكتوبر

١٩٢٥.

٣. "اللواء الإسلامي": جريدة أسبوعية دينية متخصصة، تصدر منذ ٢٨ يناير ١٩٨٢ عن الحزب الوطني، ثم صارت تابعة لمؤسسة أخبار اليوم بشكل معلن منذ منتصف عام ٢٠٠٦^(١).
 ٤. "القاهرة": جريدة أسبوعية حكومية عامة. تصدر عن وزارة الثقافة منذ ٧ نوفمبر ١٩٨٤.
 ٥. "المصري اليوم": جريدة يومية خاصة تصدر عن شركة المصري للصحافة منذ ٧ يونيو ٢٠٠٤.
 ٦. "صوت الأمة": جريدة أسبوعية خاصة تصدر عن شركة صوت الأمة للنشر منذ ٢٥ مارس ١٩٩٧.
 ٧. "الأهالي" جريدة أسبوعية حزبية عامة، تصدر عن حزب التجمع التقدمي منذ أول فبراير ١٩٧٨.
 ٨. "المختار الإسلامي": مجلة شهرية دينية متخصصة، تصدر عن "جمعية المختار الإسلامي" التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٧٩.
- وكما يبدو فقد غطت عينة الصحف المختارة تقريباً جل الإشكال والتوجهات التي تصدر فيها الدوريات في مصر، وتوضح الجداول التالية هذا التنوع:

(١) لا تزال تحتفظ بخصائصها كصحيفة حزبية، حيث لم يرخص لها المجلس الأعلى للصحافة بالصفة الجديدة، كما لم يطرأ تغيير في المساهمة التحريرية السابقة كما نلاحظ.

أولاً: من ناحية تبعية نمط الملكية

النوع	العدد	النسبة
قومية	٢	%٢٥
حكومية	١	%١٢,٥
حزبية	٢	%٢٥
خاصة	٢	%٢٥
أهلية	١	%١٢,٥

ثانياً: من ناحية التخصص:

النوع	العدد	النسبة
عامة	٦	%٧٥
دينية متخصصة	٢	%٢٥

ثالثاً: من ناحية دورية الإصدار

النوع	العدد	النسبة
يومية	٢	%٢٥
أسبوعية	٥	%٦٢,٥
شهرية	١	%١٢,٥

رابعاً: من ناحية شكل الإصدار

النوع	العدد	النسبة
جرائد	٦	%٧٥
مجلات	٢	%٢٥

واعتمد الباحث أسلوب الحصر الشامل لتحليل جميع مفردات الصحف المختارة، ولكل المادة المنشورة المتعلقة بالموضوعات، أياً كان القالب الفني. وقد أتاح هذا الأسلوب تحليل ٣٠ عدداً من كل جريدة يومية، وأربعة أعداد من كل دورية أسبوعية، وعدد واحد من المجلة الشهرية المختارة.

- أداة البحث التحليلي: استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون Content Analysis لجمع وتحليل المادة المتعلقة بـ 'أزمة تحجاب'. تم بناء

استمارة تحليل المضمون لجمع البيانات وتفسيرها واستخلاص العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

في بناء استمارة تحليل المضمون تم تحديد الخطوات المنهجية التالية:

- تصنيف فئات المضمون الرئيسية والفرعية في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها.
- تحديد "الفكرة" كوحدة للتحليل، قد تصاغ الفكرة في جملة تضم عدداً من الكلمات أو في فقرة أو عدة فقرات، ولكن الباحث يرصد الفكرة الغالبة في المضمون طبقاً لتصنيف الفئات المستخدمة.
- اختيار "الفكرة" كوحدة للعد والتكرار يعني كلما تظهر فكرة محددة في الفئات يتم استخدامها في التكرار والإحصاء، إذ كما يقرر العلماء أن العد والقياس قد يقع على الفئات نفسها والتي تم تصنيف المحتوى على أساسها^(٢٣).
- تصميم استمارة التحليل، حيث شملت جداول الفئات ووحدة العد والبيانات المبدئية عن الصحف المختارة، وبناء على هذه الجداول تم رصد ثم تفرغ البيانات واستخلاص النتائج ثم تفسيرها علمياً.
- أجرى الباحث اختبار "الصدق" حيث عرضت استمارة التحليل على عدد من خبراء الإعلام^(٢٤)، كما أجرى اختبار "الثبات"، حيث استعان أثناء التحليل بباحث آخر^(٢٥)، لتطبيق الاستمارة على صحيفتين اثنتين من مجتمع الدراسة وهما: جريدة "المصري اليوم" وصحيفة "القاهرة".

وبحساب معامل الثبات طبقاً لطريقة هولستي Holsti (معامل الثبات = $\frac{\text{ث}^2}{\dots}$). تبين أن معامل الثبات على جريدة 'المصري اليوم' كان (٨١,٦%)، ومعامل الثبات على صحيفة 'القاهرة' كان (٨٣,٨%).

• التعريفات الإجرائية: نظراً لوضوح الفئات المستخدمة، لا يقدم الباحث دليلاً للتعريفات الإجرائية الخاصة بفئات المصنوع أو الشكل.

وإن كان هذا لا ينفي أنه عند ورود بعض المفاهيم ذات الدلالات النسبية أو الفامضة فسوف تقدم الدراسة - في حينه - تعريفاً يحدد المقصود من الفئة.



عكست الدراسة التحليلية، تناول الصحف المختارة لموضوع البحث،

عبر الفئات السبع المحددة، على النحو الآتي:—

أولاً: الأفكار البارزة للمضمون الصحفي حول الحجاب:

تمثل المقولات الرئيسية مجموعة الأفكار التي تناولتها الصحف حول الحجاب باعتبار أن هذه الأفكار هي التي تشكل البناءات الأساسية لفئة الموضوع، كما تبرز هذه الأفكار الخصائص العامة لكل فكرة في الإطار العام للموضوعات وارتباطه بالمتغير الآخر وهو المصدر الذي عبّر عن هذه الموضوعات.

ويجمل الإحصاء التالي (جدول رقم ١) أبرز الأفكار التي اهتمت بها

الصحف المختارة:—

ومن دلالات هذا التوزيع السالف:

١- تنوع المحاور الفكرية التي اهتمت بها الصحف حول موضوع الحجاب، وقد بدا هذا التنوع في تعدد الجوانب التي ركزت عليها الصحف في عرض موضوع الحجاب، ما بين:

— الجانب الديني والشرعي للحجاب، باعتبار الحجاب "فريضة ومعلوماً من الدين بالضرورة بنص القرآن والسنة"^(٢٦). أو اعتباره "من ثوابت الإسلام التي لا يجوز اللغظ حولها"^(٢٧). وأنه "أمر من الأوامر الإلهية كالصلاة والصيام والزكاة والحج"^(٢٨). وقد برز هذا الجانب حتى في سياق الدليل على أن القرآن والسنة لم يفرضا الحجاب، ولم يفرض الدين عقوبة على غير المحجبة ولم يذكر شيئاً عن تغطية الرأس^(٢٩).

— الجانب السياسي العام، باعتبار الحجاب والجدل حوله "مظهراً ملموساً لاحتدام مشكلة تحديد الهوية الجماعية الثقافية لمجتمعاتنا والدفاع عنها أمام هجمات القصف الثقافي الخارجي"^(٣٠). فالحجاب "أيضاً شكل من أشكال المقاومة للهجمات الغربية وتأكيد على الذات والهوية الحضارية"^(٣١). مما جعل الدفاع عنه "قضية أمن قومي"^(٣٢). كما برز هذا الجانب في ربط ردود الفعل بالمناخ السياسي العام، سواء في استغلال تصريحات الوزير للهجوم على النظام السياسي إذ "الموضوع انقلب إلى عملية سياسية، اغتتموها لإعلام الهجوم"^(٣٣). أو في متاجرة كل الأطراف بالحجاب "وفي لعبة السياسة فكل الأسلحة صالح للعب حتى الحجاب"^(٣٤). أو في المطالبة بإبعاده عن حلبة السياسة "فالأغلبية الساحقة من المحجبات في مصر لا تنتمي إلى أي حزب أو جماعة وليس لها انتماء سياسي.. نقنضي

المسؤولية الوطنية تحرير قضية الحجاب وملبس المرأة من السياسة^(٣٥). أو القول بأن إثارة الوزير للموضوع يختم الحكومة حيث يجعل الناس تتشغل عن تعديل الدستور والحريات العامة^(٣٦).

- الجانب الاجتماعي والسلوكي العام، حيث تم تناول القضية برؤية عامة، تعكس الجدل الاجتماعي بموضوع فرعي نسبي، وتطالب بالاهتمام بالأزمات الحادة، إذ "الانشغال بهذه القضية "الحجاب" الثانوية.. (هي) نوع من التشاغل بقضايا تصرف نظرنا عن التركيز عن الانشغال بقضايانا المصيرية الأساسية للأمة ولمجتمعاتنا"^(٣٧). نحن مجتمع حريص على القشور ولا يهتم بجوهر الأشياء إلا قليلاً"^(٣٨). "أتمنى أن تشن النخبة الرافضة (للهجوم على الحجاب) حملة على وزير الداخلية لتمسكه بقانون الطوارئ....."^(٣٩).

- الجانب الفردي الذي يركز على حرية النساء الشخصية في الحجاب أو عدمه وربط هذا بقناعات الأشخاص وكذا ما يراه العلماء والمؤسسات... فالمصريات يرتدين الحجاب بحرية وأنا شخصياً ابنتي وزوجتي محجبات، فهذا حق لها ولا إكراه فيه"^(٤٠). "فهو - الحجاب - أمر يرجع إلى صاحبه فقط لا أحد يملك الاعتراض عليه ولا أحد يستطيع أن يلزم الآخر به"^(٤١). "البنات عدن إلى الحجاب بقوة وكثافة بالملايين، هذه حركة نسائية طوعية اختارتها المرأة المصرية والعربية ولم يفرضها عليها ولي الأمر....."^(٤٢).

٢- بروز الأفكار التي تعكس حالة الجدل السياسي والديني والاجتماعي حول الحجاب، حيث جاءت مقولات أن الحجاب "حرية شخصية" أو "قضية

سياسية، أو قضية هامشية، أو أن الإسلام لم يلزم النساء بزي معين، أو أن القرآن والمثنية لم يفرضا الحجاب.. أعلا الفئات تكراراً، حيث استوعبت هذه المحاور الخمسة ما نسبته ٤٦% من إجمالي الموضوعات الكلية السبعة عشر. في حين جاءت الأفكار التي تعكس حالة الانساق والاستقرار الديني والاجتماعي حول الحجاب قليلة بشكل واضح، حيث منّت مقولات أن الحجاب فريضة شرعية، أو من ثوابت الدين وقضاياها، أو أن العلماء مجمعون على الحجاب، أو أنه قضية تمس هوية المجتمع وأمة، ما نسبته ١٧,٢% من إجمالي تكرار الموضوعات الكلية.

٣- عثرت المصادر بشكل نسبي عن مجمل الأفكار المطروحة، و إن جاءت مصادر كاتب المقال، و المتقف، و عالم الدين، أعلا المصادر المستخدمة حيث استوعبت هذه المصادر ما نسبته ٥٧,٩% مقارنة بالمصادر الأخرى. (برز هذا في كتابات: صلاح منتصر، وحيد عبد المجيد، فهمي هويدي، كرم جبر، اللواء محمد شبل، إقبال بركة، وحيد حامد، جابر عصفور، يوسف القرضاوي، أحمد عمر داهم، محمد المنير.....).

في حين جاءت مصادر المحرر، و برلماني مستق، و مسؤول ديني أقل المصادر حيث منّت ما نسبته ٧,٨% فقط من المصادر الكلية.

٤- تباين طبيعة الأفكار الموضوعية عن الحجاب طبقاً للإطار الفكري واهتمامات المصادر المعبرة عن الموضوعات.

فالمصادر ذات الاهتمامات الثقافية والفنية والحقوقية، أبرزت الحديث عن اعتبار الحجاب من المسائل الفرعية والهامشية، المرتبطة بالحرريات الشخصية وتطور المجتمعات، كما دافع البعض عن المسفور باعتبار أن النساء غالبية من

السافرات. (برز هذا في بيان "المتقفين" ومركز القاهرة لحقوق الإنسان وكتابات تهناني الجبالي ووحيد حامد والممثل حسين فهمي....).

والمصادر ذات الاهتمامات الدينية ركزت على الحكم الشرعي للحجاب، وثبوته بالقرآن والسنة والإجماع، واعتباره فريضة تلتزم بها غالبية النساء، وأصلاً من أصول الشريعة....

(برز هذا في بيان جامعة الأزهر وبيان علماء الإسلام وكتابات الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتورة سعاد صالح وبعض رموز التيار الإسلامي..).

أما المصادر ذات الاهتمامات المهنية الصحفية وكذا التخصصات الأكاديمية والسياسية، فقد ركزت على الأبعاد النفسية للحجاب وكذا الأبعاد الاجتماعية والسلوكية في سياق هموم المجتمع ...

كما أرجعت النقاش الحاد إلى البيئة والتوظيف السياسي للأزمة من أطراف متعددة داخل المجتمع باعتدالها وتطرفها.

(برز في كتابات الدكتور عبد المنعم سعيد وسامي خشبة وعبد الله كمال.. وكذا تصريحات بعض الوزراء وبعض أعضاء مجلس الشعب...).

ثانياً: العناصر الفاعلة المسئولة عن الأزمة

أوضح التحليل العناصر المسببة (الأشخاص والجماعات والقوى) لأزمة الحجاب، كما يعكسه الجدول التالي (رقم ٢).

ومن الدلالات الواضحة للتوزيع السابق:

١- صُنّت الصحف مسؤولة الأزمة في الأساس على فاعلين رئيسيين وهما وزير الثقافة وجماعة "الأخوان المسلمين" بالتصريح أو التلميح. حيث نسبت إلى هذين الفاعلين ما نسبته ٥١,٣% من مجموعة أسباب الأزمة مقارنة بالفاعلين الآخرين.

في حين خففت الصحف بشكل واضح مسؤولية صناعة الأزمة عن مؤسسات وقوى أخرى، خاصة الحكومة ومؤسساتها، أو الصحافة والإعلام، أو طلاب وشباب الجامعات، أو المتقنين والفنانين، حيث مثلت هذه العناصر الأربعة ما نسبته ١٠% فقط من إجمالي العوامل الإجمالية الاثني عشر.

٢- اعتمدت الصحف بشكل بارز على ثلاثة مصادر رئيسية في الكشف عن العناصر المسببة لأزمة الحجاب، وهي: الكتاب والمتقنون والبرلمانيون، حيث استغرقت هذه المصادر الثلاثة ما نسبته ٦٧,٩% من إجمالي المصادر المعبرة عن أسباب الأزمة.

وهو ما يعكس فترة هذه "التخب" على "تحميل المسؤولية لعناصر" تعتبر الفاعل أو الممثل Actor الواضح في صناعة أو حل الأزمة.

٣- التباين الشديد في تحديد العوامل المسؤولة عن الأزمة المطروحة بين المصادر المستخدمة.

حيث حمل علماء الدين ومصادر التيار الإسلامي المسؤولية على عاتق وزير الثقافة في الأساس بما نسبته ٥١,٥% مقارنة بالعناصر والقوى الاثني عشر الأخرى.

فى حين حُمل المنقون والمنظمات الأهلية المسؤولية على عاتق "الإخوان المسلمين" أو علماء الدين ومؤسساته بما نسبته ٣٤% مقارنة بالمسببات الأخرى.

بينما لم يحْمَل "المسؤول الدينى" أى طرف من القوى الفاعلة مسؤولية حدوث الأزمة.

ويعكس هذا التباين قِدرًا واسعاً من الاستقطاب والاحتداد فى تحميل عناصر الأزمة مسؤولياتها من قبل المصادر، أو فى إعفائها من المسؤولية.

فوزير الثقافة كفاعل أول فى الأزمة، مُدان بشكل مطلق من قبل البعض، فهو "الوزير الخارج المارق الذى خرج عما يريد الإسلام"^(٤٣). وهو الذى يتصرف بعيداً عن رئيس مجلس الوزراء الذى كان من الممكن أن يحسم الأمر ويعلنه على الرأى العام حتى بإقالة الوزير أو إجباره على الإقالة"^(٤٤). وهو الذى "اعتمد على تأثير شلة العاريات فى مهرجان السينما الذى جعل منه مهرجاناً لتأييده ودعمه فى الأزمة"^(٤٥). ومثله - أى الوزير - فليس من حَقِيم أن يتحدثوا إلا عن العلمانية والليبرالية والجاسوسية..."^(٤٦). وهو مدان قانوناً واعتذاره واجب، وإقالته واجبة"^(٤٧).

والوزير نفسه برئ بشكل مطلق من قبل البعض، فهو فنان وله رأى لم يسيء للدين، ويعلن احترامه الواضح للمحجبات وحريةهن"^(٤٨). وهو يتعرض لمعركة وهمية لقوى تستغل الدين...". أو أن ما يحدث "محاولة اغتيال لفاروق حسنى"^(٤٩). وهجوم مجلس الشعب عليه عمل غير دستوري"^(٥٠). فى الوقت الذى يتعرض لمطاردات عدة من "الإخوان"^(٥١). أو حتى مما سماه أحد الكتاب الكبار "إخوان الحزب الوطنى"^(٥٢).

والعناصر الدينية في مجملها مدانة من قبل بعض المصادر، فالأخون المسلمون ثاني أكبر العناصر الفاعلة في الأزمة، (تصريحاً أو تلميحاً) هم المسؤولون عن الأزمة^(٥٣). وهي التي "دأبت التحدث باسم الدين باعتبارها وصية على الإسلام ومحتكرة استتباط الأحكام الشرعية"^(٥٤). وهي التي نخصت للمظاهرات حيث يتم التخطيط لها خارج الجامعة، داخل هذه المجموعات المرجعية وتصدر بها الأوامر إلى الطالبات المنتسبات إلى هذه المجموعة أو تلك من مجموعات الإسلام السياسي..^(٥٥)

كذا أدان البعض الفكر السلفي المناهض للعقل^(٥٦) أو كما قيل "الشيوع المودرن، دعاة الاسترزاك والفضائيات المجنون من قبل أنصار الفكر الوهابي..."^(٥٧).

كما حُملت المسؤولية أيضاً لبعض علماء الأزهر مثل الدكتور أحمد عمر هاشم حيث اعتبر نفاعه عن الحجاب خطر ... "يعني أن رجلاً مثل ذلك يمكن أن يعلن دولة الحجاب (!) في لحظة .. إن الأمر يستوجب وقفه موه أظنها ضرورية للغاية"^(٥٨).

بل طالت هذه المسؤولية مؤسسة الأزهر برمتها .. "من يقرأ هذه التطبيقات يكشف أن الأزهر بشيخه وجامعته غير مستعدين للمناقشة وشرح الأسانيد كما نرى فرض الأزهر نفسه كسلطة دينية لها حق الأمر وعلى المسلمين والتأجيل الطاعة. لا هذا غير مقبول"^(٥٩).

وهذه العناصر الدينية بريئة عند بعض المصادر، فالعلماء المدافعون عن الحجاب يؤنون دورهم^(٦٠). ومؤسسة الأزهر تؤكد الحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة والإجماع^(٦١).

وكذا التيار الإسلامي يؤدي واجبة الديني والحضاري نحو (الحجاب)، كما أن "الإخوان" قبلوا اعتذار الوزير^(٦٢).. وفي الوقت نفسه فليس هناك بالضرورة تناقض بين التصدي للفساد والاستبداد وإسرائيل وأمريكا وبين التصدي لمن ينتقض من الدين..^(٦٣).

وذاً هذا الاستقطاب الحاد تبدو مظاهره في جل العناصر الفاعلة الأخرى كما يوضحه الجدول السالف.

ثالثاً: اتجاهات المصادر نحو الحجاب

عكست الصحف المختارة عدة مستويات لاتجاهات المصادر الصحفية نحو قضية الحجاب، كما يبينه الجدول التالي (رقم ٣):

النوع	العدد		النسبة		النسبة		النسبة		النسبة		النسبة		النسبة		نوع الاتجاه	المصدر الصحفي
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١٠,٥	٢٨	٣٥,٧	١٠	-	٢٨,٥	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	١. محرر صحفي	
١٢,٧	٣٤	٤١,١	١٤	١٧,٦	٥,٨	٢	٢٦,٤	٩	٨,٨	٣	٢٦,٤	٩	٨,٨	٣	٢. كاتب مقال	
٥,٦	١٥	-	-	-	٢٠,٠	٣	٤٠,٠	٦	.٤٠	٦	٤٠,٠	٦	.٤٠	٦	٣. عالم دين	
١٩,٥	٥٢	٦١,٥	٣٢	٢٦,٩	٧,٦	٤	٣,٨	٢	٣,٨	٢	٣,٨	٢	-	-	٤. مفتف أو فنان	
٣,٧	١٠	٣٠,٠	-	٥٠,٠	٢٠,٠	٢	-	-	-	-	-	-	-	-	٥. مسئول حكومي	
٢,٩	٨	-	-	-	-	-	٦٢,٥	٥	.٣٧	٣	٦٢,٥	٥	.٣٧	٣	٦. مسئول ديني	
١٠,٨	٢٩	٢٤,٤	٧	-	-	-	٦٥,٥	١٩	.١٠	٣	٦٥,٥	١٩	.١٠	٣	٧. برلماني حزبي	
٦,٧	١٨	٤٤,٥	٨	-	-	-	٢٢,٢	٤	-	-	٢٢,٢	٤	-	-	٨. برلماني مستقل	
١٠,٤	٢٨	٧,٢	٢	-	٧,١	٢	٦٧,٨	١٩	.١٧	٥	٦٧,٨	١٩	.١٧	٥	٩. من التيار الإسلامي	
٥,٦	١٥	٦٦,٦	١٠	٢,٠	-	-	١٣,٣	٢	-	-	١٣,٣	٢	-	-	١٠. منظمات أهلية	
٥,٩	١٦	٦,٢	١	-	٣٧,٥	٦	١٨,٧	٣	.١٢	٢	١٨,٧	٣	.١٢	٢	١١. أكاديمي جامعي	
٥,٢	١٤	٥٧,١	٨	-	١٤,٢	٢	٧,١	١	-	-	٧,١	١	-	-	١٢. آخر غير محدد	
%١٠٠	٢٦٧	٣٤,٤	٩٢	١٠,٥	١٠٠,٨	٢٩	٢٦,٢	٧٠	٨,٢	٢٢	٢٦,٢	٧٠	٨,٢	٢٢	الإجمالي	

ومن دلالات التوزيع السالف:

١- ارتفاع الاتجاهات السلبية نحو الحجاب أكثر من الاتجاهات الإيجابية، حيث مثلت الاتجاهات السلبية (المطلقة والنسبية) ما نسبته ٤٥% من إجمالي الاتجاهات، مقارنة بما نسبته ٣٤,٤% للاتجاهات الإيجابية (المطلقة والنسبية).

٢- بروز التباين في مستويات الاتجاه، كما يعكسه لتوزيع الكمي النسبي، وكما يعكسه الموقف الكيفي، وكما يبدو في حدة تعبيرات والآراء ومحاولات الإقصاء للموقف الآخر... كل حسب اتجاهه:

أ. الاتجاه الإيجابي المطلق مثل ١٨,٢% كقوة (بأسر) الاتجاهات بروزاً.

وقد برزت مواقفه من خلال مثل هذه عبارات:

- القرآن والسنة يفرض الحجاب لشرعي، كما أن الحجاب من ثوابت الدين وأحكامه القاطعة ليست مجالاً للإجهاد^(١٦).
- غير المحجبة عاصية ومخالفة لأحكام الدين^(١٧).
- الحجاب جزء من قضية التحرر الوطني والنهوض القومي وشكل من أشكال المقاومة للمستعمر^(١٨).

ب. الاتجاه الإيجابي النسبي مثل ٢٦,٢% كقوة الاتجاهات بروزاً.

وقد بانّت مواقفه من خلال مثل هذه العبارات:

- الحجاب جزء من حرية المرأة وقررتها على نفسها، كما أنه لا يعوق حركة المرأة وحققها في العلم والعمل والنجاح^(١٩).

- الحجاب رد فعل يحمي المرأة من تقاليد العري الفاضحة وكليبات الفضائيات^(١٨).
- الحجاب جزء من ثقافة المجتمع المستقرة، واستهجان الحجاب لا يدخل ضمن حرية التعبير^(١٩).
- ج. الاتجاه المتوازن مثل ١٠,٨% كالثالات الاتجاهات المطروحة.

وقد باننت موافقه من خلال مثل هذه العبارات:

- أمر الحجاب محسوم منذ مئات السنين ولا يضار المواطن المصري من آراء فاروق حسني إن كان مع الحجاب أم لا^(٢٠).
- قضية الحجاب لا تجب مناقشتها في إطار الحلال والحرام، ولا من باب الاعتراض على زي ترتديه غالبية المصريين. وإنما باعتبارها ليست كل الدين ولا جوهره^(٢١).
- ربما أساء (الوزير) التعبير عن رأيه أو ظن أن الأمر (الحجاب) قد يخضع لنقاش أو حوار، ربما نسي أن الأمر يتعلق بفرض إسلامي أو واجب حسب آراء العلماء^(٢٢).
- د. الاتجاه السلبي المطلق مثل ١٠,٥% كرابع الاتجاهات المعروضة.

وقد عكسته عبارات حادة مثل:

- الحجاب ليس من الدين، وخارج عن نصوص الإسلام، وليس معلوماً من الدين^(٢٣).
- ظاهرة ألصقت بالإسلام دون سند.. التمسك بشرعية الحجاب أو عدم شرعيته فهو نتطع..^(٢٤)

- لم يكن سوى خطوة أولى نحو النقاب ثم وأد البنات^(٧٥).
- هـ. الاتجاه السلبي النسبي مثل ٣٤,٤% كأول الاتجاهات بروزاً

وقد بان الاتجاه عبر بعض العبارات مثل:

- الحجاب حل اجتماعي لمشكلة الفقر والفقيرات^(٧٦).
- إيداء الزينة يختلف من بلد إلى بلد ولا يرتبط الأمر (العفة) بقطعة قماش على شعر المرأة^(٧٧).
- سنتحول (بالحجاب) إلى حالة من الجهود الفكرية.. مجتمع يتمتع بلا تعددية فكرية وسياسية وإنما إلى مجتمع تعدد محاكم التفتيش..!^(٧٨)
- و - الاتجاه الصفري (لا اتجاه) مثل ٩,٧% كخامس الاتجاهات المطروحة.

وفيه ركزت المصادر على المناخ الفكري، وتباين الآراء حول الحجاب وحول تداعيات تصريحات الوزير دون أن يظهر اتجاه نحو قضية الحجاب.

وقد طرحت المصادر مثل هذه المقولات:

- أساس الحياة الديمقراطية هو احترام الرأي وعدم نبذ الرأي المخالف والمناقشة بالعقل والمنطق والاستماع إلى اعتذار الآخر أو تفسيره^(٧٩).
- لسنا هنا في مجال الانحياز ضد أو مع هذا الرأي فهو شأن غيرنا () ممن هم أولو بأرائهم وفتاواهم، ولكننا بشأن حق أي شخص سواء كان وزيراً أو غيراً أن يدلى برأيه أي قضية..^(٨٠)

٣- الارتباط الواضح بين مستوى الاتجاه ونوع المصدر المستخدم في التعبير عن موقف الصحافة تجاه الحجاب.

حيث ارتفعت بشدة الاتجاهات السلبية عند "المعقف" وعند "المنظمات الأهلية" وعند "كاتب المقال الصحفي". فقد عبّرت هذه المصادر الثلاثة عما نسبته ٦٦,٦% من الاتجاه السلبى مقارنةً ببقية المصادر الأتتى عشر المستخدمة.

(كما بان فى كتابات جابر عصفور، تهانى الجبالى، فوزى فهى، صلاح عيسى، إقبال بركة، أحمد عبد المعطى حجازى، جمال البناء، حسين فهى).

فى حين ارتفعت الاتجاهات الإيجابية عند العالم والمسئول الدينى وعند مصادر "التيار الإسلامى" وعند البرلمانين، فقد عبّرت هذه المصادر عما نسبته ٧٦% من الاتجاه الإيجابى مقارنةً بمجمل المصادر الأخرى المستخدمة.

(كما بان فى كتابات وحوارات أحمد عمر هاشم، محمد المسير، أحمد الطيب، المختار المهدي، سعاد صالح، يوسف القرضاوى، عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مورو).

رابعاً: أهداف وقيم النشر

أوضح التحليل، الأهداف والقيم المقصودة من تناول أزمة الحجاب فى الصحافة، كما يبينه الجدول التالى (رقم ٤):

ومن دلالات التوزيع السابق:

١- التنوع الواضح في القيم المصاحبة للنشر، بين قيم ذات طابع سياسي صاحبت تصريحات وزير الثقافة وموقف الحكومة، وقيم ذات طابع فكري تركزت حول الحوار وإعمال العقل، وقيم ذات طابع اجتماعي ارتبطت بأولويات المجتمع وعادات الناس وهو يتهم الثقافية، وقيم دينية عبّرت عن شرعية الحجاب والتجيب.

٢- بروز حالة الجدل الاجتماعي والاستقطاب الفكري والسياسي المصاحبة للنشر وأهدافه.. حيث جاءت قيمة "التركيز على أولويات المجتمع وقضاياها الهامة" أعلى قيمة بنسبة ١١,٦%، كما برز هدف: "كشف قوة التيار الإسلامي أو التحذير منه" كثاني أهداف النشر بنسبة ١٠,٣%.

فيما توزعت أهداف النشر بين إدانة الوزير أو تبرئته، ورمى العلماء بالجمود أو رمي المتقنين بالجمود أو حماية الوطن من التطرف الديني أو من الأفكار العلمانية أو من السلفية أو من تقليد الغرب.

٣- عبّر عن قيم النشر وأهدافه بشكل بارز فئة مصدر: "كاتب المقال الصحفي" بنسبة ٢٨% و فئة "المتقنون" بنسبة ٢٣,٥% ثم المصادر التي من "التيار الإسلامي" بنسبة ١١,٢%.

فيما لم يعبر المسئول الديني عن الأهداف إلا بما يعادل ٠,٤% والمسئول الحكومي ٣,٧%، بما يعكس وضوح المواقف وبروزها عند المصادر الأولى، وتحفظ المصادر الحكومية المسئولة عن إبراز الهدف من النشر وغاياته.

٤- الارتباط الواضح بين الإطار الفكري للمصدر وتوجهاته السياسية والفكرية من ناحية، وبين طبيعة الأهداف والقيم الكامنة والظاهرة من النشر حول الحجاب وتداعيات تصريحات الوزير.

وقد بان هذا الارتباط في:

أ) أصحاب الاتجاهات العلمانية أو اليسارية أو الليبرالية البارزة كما في جُل كتابات بعض المنقّفين وكتاب المقالات والفنانين، ركزوا على إبراز معاني حرية السفور وكون الحجاب مظهراً من مظاهر التطرف، كما أنّ مناهضته نوع من حماية المجتمع "المدني" من التقاليد "السلفية" الوافدة كما هو نوع من حماية المجتمع من "جمود" بعض الدعاة.

الدكتور جابر عصفور اعتبر أنّ "السفور هو القاعدة" والحجاب نوع من التبعية "السلفية" الأمر الذي أدى إلى نشوء مجموعات نسائية مولجة ضد المرأة وسفورها^(٨١).

القانونية تهاني الجبالي اعتبرت علة الحجاب "أمر لم يعد له وجود في مجتمع الدولة الحديثة الخاضعة للقانون المدني والتي تتولى فيه الشرطة وأجهزة الأمن ضمان ومسئولية حماية المرأة من التحرش..."^(٨٢).

الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي ركز على هدف حماية المجتمع كله.. لأن قضيتهم - المدافعون عن الحجاب - هي "إلغاء النهضة الحديثة من تاريخنا ومحو كل أثر لها في حياتنا.. فإذا لم يكن باستطاعتهم أن يجهروا بعدائهم للدستور سعوا لإفساد الدستور بما يدسونه فيه من مواد تناقضه... السفور هو الرمز المقابل وهو التعبير عن الحرية والعقل..."^(٨٣).

ب) أصحاب الاتجاهات الدينية كما في مصادر علماء الدين أو من المنتمين للتيار الإسلامي وكذا بعض الكتاب، ركزوا على حرية التحجب وحماية المجتمع المسلم من الأفكار العلمانية التي تقلد الغرب في عاداته وتقاليده، فضلاً عن حماية المجتمع من تطرفات وجمود بعض المنقّفين.

فالحجاب حرية - كما يطرح أحد قيادات التيار الإسلامي " وأي فتاة ترتدي الحجاب بناء على ما يمليه عليها ضميرها، ونحن (الإخوان) ضد أي قهر ولو كان معنوياً ولا نحاول فرض أي شيء على أحد.. ومن يستخدم القهر والقوة في فرض آرائه هو شخص مفلس... " (٨٤).

كما اعتبر بعض المنقذين المناوئين للحجاب من "القلة المشبوهة التي تربت على فتات موائد الفكر المعادي للإسلام" (٨٥). كما أن موقفهم فيه نخل "عن مساحة للفكر الغربي الأمريكي ويضربون حركة التحرر الوطني في الصميم" (٨٦).

جـ) أصحاب الاهتمامات السياسية أو الإعلامية العامة، كما في المصادر الحكومية والبرلمانية والحزبية، ركزوا على موقف الوزير والحكومة سواء بالإدانة أو التبرئة، وكذا موقف المعارضة خاصة الإسلامية سواء بالهجوم أو الدفاع.

وقد عكست المعالجة تباين الموقف وتشتته في هدف النشر عندئذ:

فالوزير والحكومة وربما النظام كله مدان بشدة عند البعض، حيث اعتبرت الأزمة تأكيداً على "انفراط عقد الحزب الحاكم تحت قبة البرلمان" (٨٧). أو إساءة بالغة للنظام كله (٨٨). وأن الخطأ ليس في الوزير بل فيمن جاء به.. الحزب مفكك.. والدولة في مصر تتنازعها أجنحة متصارعة (٨٩).

كما أن الوزير والنظام براء عند البعض الآخر، إذ من حق الوزير أن يقول (في الحجاب) ما يشاء، وليس من حق أحد أن يحجر على رأيه سواء كوزير أو كمواطن (٩٠).

كما اعتبر البعض "مقولة وزير الثقافة عن الحجاب من أشجع الأقوال وأهمها.. " (٩١).

وذاً التباين بان في عرض أهداف المعارضة خاصة الإسلامية من النشر حول الحجاب.

فالبعض هدف إلى كشف هذه التيارات، إذ هي () في حقيقتها "سعى دعوب لقولبة المجتمع في أنماط سابقة التجهيز" (٩٢). كما عملت هذه التيارات من

خلال الدفاع عن الحجاب إلى "أن تبسط الأصولية سيطرتها على أرض الواقع"^(١٣). كما رأى البعض أن الجماعة (المحظورة) هي التي هيّجت الناس ضد النظام وأشعلت الفتنة^(١٤).

كما نافحت بعض الآراء عن المعارضة وعن القوى الإسلامية في أهدافها من الدفاع عن الحجاب أو كشف آراء الوزير، باعتبارها تدافع عن مصالح المجتمع وثوابته، وتحمي الدولة من النقول عليها وتصديق شائعة أنها صارت دولة علمانية^(١٥).

كما أن (الإخوان المسلمين) لم يصنعوا الأزمة، وقبلوا اعتذار الوزير، ويدافعون عن الحريات والحقوق الدينية والمدنية^(١٦).

خامساً: البراهين والحجج المستخدمة

استخدمت المصادر الصحفية مجموعة من البراهين والحجج في تناولها نقضية الحجاب وتداعياتها كما يوضحه الجدول التالي (رقم ٥):

ومن دلالات التوزيع السالف:

- ١- جاء "العرض غير المتوازن للأفكار والمقولات" و "الاعتبارات الوطنية" أعلا البراهين المستخدمة في التليل على المقولات المتعلقة بأزمة الحجاب، حيث مثلاً معاً ٣١% من إجمالي البراهين.
- في حين جاءت "الأدلة العقلية الهائنة" و "الخلاصة والنتائج" أقل الحجج المستخدمة حيث مثلاً معاً ١٠,٢% من إجمالي البراهين.
- ويعكس هذا بروز حالة الانفعال وربما التحيز في عرض الحجج وخفوت المناقشة العقلية الهائنة في مثل هذه القضية ذات الحساسية العالية.
- ٢- اعتمدت الصحف في عرض البراهين على مصدرين بارزين وهما "الكاتب" و "المتف" حيث عبّرا عما نسبته ٦٤,٧% من إجمالي الحجج مقارنة بالمصادر الأخرى.
- ويعكس هذا قدرة كُتاب المقال وكذا جل المتقنين بانتماءاتهم الفكرية والسياسية المتعددة على سؤف البراهين واستخدام أساليب الاقناع والشرح والتأثير كل حسب قناعاته.
- فضلاً عن أن هذين المصدرين يكتبان مانتها غالباً في قالب "المقال"، وهو قالب يستوعب بطبيعته عناصر شتى للمناقشة والاستمالات وأساليب البرهنة.
- ٣- الارتباط النسبي بين طبيعة الحجة المُساقاة ونوع المصدر المستخدمة.
- فالمصادر ذات الاهتمامات الدينية ساقَتُ بشكل واضح عدداً من الآيات والأحاديث والمقولات الدينية.. كما بدا من بعض أصحاب التخصص

المؤيدين للحجاب ككتابات الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور أحمد الطيب والدكتورة سعاد صالح وبيانات جامعة الأزهر والجمعية الشرعية.. كما بدا كذلك من بعض أصحاب غير التخصص غير المؤيدين لشرعية الحجاب مثل اللواء محمد شبل والكاتب جمال البنا والكاتبة تهاني الجبالي.. و بالنسبة إلى مصادر التحرير الصحف فقد اعتمدت على الاستناد لأقوال وتصريحات معاصرة.

أما المصادر المثقفة وبعض الكتاب فقد اعتمدوا على الوصف غير المتوازن والاستشهاد ببعض المواقف التاريخية والوقائع المعاصرة.. كما فعل جابر عصفور عندما استشهد برفاعة الطهطاوي.. ومحمد شبل حين ناقش مقولات: الثوابت والمعلوم من الدين بالضرورة.. وكما فعل أحمد عبد المعطي حجازي حين استشهد بمقولات محمد عبده.. ويونان لبيب رزق حين استشهد بمواقف قاسم أمين..

ومما يلاحظه الباحث في استخدام البراهين:

(أ) التحيز في وصف الأفكار والانتقائية الشديدة في الاستشهاد بالأراء بشكل تبدو فيه شبهة التعمد في إقصاء وجهة النظر المقابلة...

فبعد رفض الحجاب قالت الكاتبة "فديننا حَمال أوجه وهي (هكذا) - رأي سيدنا علي كرم الله وجهه"^(١٧).

وهو كلام يوحى بأن علياً رضى الله عنه من رأيه خلع الحجاب كما قالت.. كما أن هذه الأوجه قد يكون من بينها وجوب الحجاب فلماذا تبنت وجهة واحداً هو عدم وجود الحجاب.. يضاف إلى هذا أن مقولة علي بن أبي طالب

لم تكن عن "الدين" بل كانت عن "القرآن" وذلك في معرض حديثه عن معجزة آيات القرآن الكريم وكيف تستوعب تفسيراته كثيراً من وجوه الفهم والدلالة.

وأيضاً بعد رفض مشروعية الحجاب قال أحد الكتاب: " .. حتى تسأل الناس: هل غير المحجبة مسلمة أم غير مسلمة؟ وأرسلوا تساؤلاتهم إلى الصحف الدينية، وكان رد هذه الصحف صارماً إرهابياً.. إن المرأة التي تخلع الحجاب مرتدة ولا ترد على جنة"^(٩٨).

وهو كلام انتقائي.. فالتساؤل قد لا يكون قد حدث أصلاً، وقد يكون في غير محله، أو تساؤل فردي استثنائي وليس "الناس" كما يقول.. ثم المؤكد أنه في حدود علمنا لم يقل أحد على الإطلاق بأن غير المحجبة مرتدة! كما يقول الكاتب!

وأيضاً بعد مأخذه على المدافعين عن الحجاب قال أحد الكتاب أنه يناقش ما يقولونه من "أنه لاحق لأحد أن يتحدث في شأن من شئون الدين إلا المحتكرون للحديث باسمه ممن يفرضون أنفسهم بوصفهم سلطة دينية وعليهم الفتوى وعلى غيرها السمع والطاعة"^(٩٩).

وكما هو واضح، فالتحيز عنده واضح في تعميم مقولة "لاحق لأحد" إذا لم يقل بهذا التعميم أحد، كما هو واضح في تعبيرات "المحتكرون" ولم يقل العلماء مثلاً، وتعبير "يفرضون" ولم يقل يعرضون مثلاً، وتعبير سلطة دينية وهو معنى نو مفهوم غير إيجابي وليس في مجال العلم الديني كما أنه غير موجود في التجربة الإسلامية..

كما أن التحيز واضح في تعبير "على غيرها السمع والطاعة" فالثابت أن الالتزام غير وارد كما أن فتوى العالم ليست ملزمة والالتزام يكون لحكم القاضي والحاكم.

(ب) المبالغة في الاعتبارات الوطنية ووضع الأمر في سياق التهديد للأمن القومي.

فالحجاب اعتبر عند بعض المؤيدين له "هو قضية أمن قومي فحين
— كما يقول أحد العلماء — عندما نترك الساحة لمن يتهاجمون على الدين
ويتجراون عليه.. فكأنما نجحتم دور مصر ونجعل العيار فيها فالت" (١٠٠).

كما اعتبر الحجاب "جزء من قضية التحرر الوطني.. هم (المناهضون
له) يضربون حركة التحرر الوطني في الصميم" (١٠١).

كما اعتبر الحجاب عند غير المؤيدين له تهديد كذلك لمصر "فالقول بأن
الحجاب فريضة أمر خطير جداً لأنه يوجد خلاف عميق .. قد العنف الصنف
المسلح.. إنه زي تبدوله أبعاد طائفية لأنه يفصل بين المصرية المسلمة
والمصرية المسيحية.. (١٠٢).

سلسلاً: طبيعة المصادر ونمط ملكية الصحف

أوضح التحليل العلاقة بين المصادر التي عبّرت عن قضية الحجاب ونمط
ملكية الصحف المختارة، على النحو الذي يعكسه الجدول التالي (رقم ٦).

ومن الدلالات البارزة فى التوزيع السائف:

١- تمركز المصادر الصحفية فى نمطين اثنين من أنماط الملكية وهما النمط "القومي" والنمط "الخاص" حيث استوعبا معاً ما نسبته ٧٥% من المصادر المستخدمة.

وقد يعود هذا لرغبة الصحف فى توسيع دائرة المصادر مع تنوع اهتماماتها الفكرية والمهنية، كما يعود كذلك إلى معيار مهني هام وهو تورية الإصدار حيث يشمل النمطان جريدين يوميتين وهما "الأهرام" و "المصري اليوم" وما يستتبعه من تعدد الصدور وتنوع التغطية بمصادر المتعددة.

بعكس النمط "الحزبي" حيث تصدر "الأهالي" و "النواء الإسلامي" أسبوعياً والنمط "الأدلي" حيث تصدر "المختار الإسلامي" شهرياً.

٢- جاءت مصادر الرأي فى مقدمة المصادر التي استخدمتها مجمل أنماط الصحف، حيث عبّر مصدر "كاتب المقال" و "المنقنون" و "عالم الدين" و "أكاديمي جامعي" عما نسبته ٤٨% من إجمالي المصادر.

ويمكن تفسير هذا بلجوء الصحف إلى أصحاب الرأي المتسقين فكراً مع توجهات كل صحيفة، وكذا لطبيعة الموضوع الذي يتسع للمناقشة والحوار الفكري الذي يقندر عليه أصحاب الرأي، فضلاً عن أن بعض الصحف كما فى "الأهرام" و "الأهالي" و "القاهرة" لديهم عدد لا بأس به من المنقنين والكتاب ممن يعملون فى "هيئة التحرير" أو من المتعاقدين والمتعاونين مع الصحيفة.

٣ - التوظيف النسبي لنوعية المصادر حسب طبيعة نمط الملكية وما يستتبعه من أطر فكرية وسياسية ومهنية.

فرغم الاستخدام النسبي لجل المصادر، إلا أنه من الملاحظ أن بعض أنماط الصحف ركزت وربما أقصت مصادر على حساب مصادر أخرى.

فصحيفة "القاهرة" - الحكومية - استبعدت المصادر الدينية والبرلمانية والتي من داخل "التيار الإسلامي"، في حين اعتمدت على المنقذين والفنانين وممنّي منظمات حقوق الإنسان.

ويعود هذا في المقام الأول إلى ملكية الصحيفة لوزارة الثقافة، وبالتالي تعاطفها ما طرحه وزيرها، ومع الآراء المؤيدة لهذا الطرح. وكذا تجاهلها للمصادر التي تتبنى رؤى فكرية مناهضة لأطروحات الصحفية بنمطها الفكري.

والصحف الحزبية (الأهالي واللواء الإسلامي) وكذا الصحف القومية (الأهرام وروز اليوسف) تجاهلت المصادر التي من داخل "التيار الإسلامي أي رموز "الإخوان المسلمين". ويلاحظ أن ورود بعض هذه المصادر في الصحف القومية تم فقط من خلال متابعة بعض الآراء التي طرحها أعضاء الإخوان في مجلس الشعب. ومن ثم فإنّ التناول ربما تم في الغالب بصفتهم البرلمانية وليس بصفتهم الفكرية.

ويتسق هذا التجاهل مع الموقف الذي يقصى الإخوان من الشرعية القانونية والسياسية ويتجاهل رموزهم وأطروحاتهم الفكرية، وهو الموقف الذي يتسق أكثر مع الخطاب الصحفي القومي المعلن كما في الأهرام وروز اليوسف، أو مع خطاب حزب الحكومة المعلن كما في "اللواء الإسلامي" .. أو مع الإطار الفكري اليساري المناهض لطرح الإخوان كما تعكسه صحيفة "الأهالي".

أما نمط الصحافة الخاصة (المصري اليوم وصوت الأمة) ونمط الصحافة الأهلية (المختار الإسلامي) فقد استوعب مصادر من التيار الإسلامي، بما نسبته ١٠٠% ما طرحه رموزه.

فالمختار الإسلامي (المجلة والجمعية) قريبة الالتصاق بالتيار الإسلامي إن لم تكن من روافده.

أما المصري اليوم وصوت الأمة، فلأسباب مهيبة، أو محاولتهما اتحادي موقف متوازن تجاه القضية، أو التعبير عن مختلف الآراء في ذات الموضوع. استعاننا بأراء من رموز التيار الإسلامي (كما حدث مع الداعية يوسف القرضاوي أو تصريحات مرشد الإخوان أو عضو مكتب الإرشاد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح).

سابعاً: الفن الصحفي ومستوى الاتجاه

أبان التحليل علاقة القوالب الغريبة^(١) ومستويات اتجاهات الصحف نحو أزمة الحجاب، كما يعكسه الجنول التالي (رقم ٧):

(١) لم نعالج الصحف القضية في قالب "المقال الافتتاحي" ولذا تم استبعاده من العنون.

النوع	البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		الإجمالي
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
12,0	14	30,7	0	14,2	7	14,2	0	30,7	0	14,2	7	14,2	0	30,7	0	14,2	7	14,2	12,0
13,8	16	-	-	23,7	7	12,0	2	12,0	-	12,0	2	12,0	-	12,0	2	12,0	-	12,0	13,8
7,0	7	-	-	11,2	1	-	1	11,2	-	11,2	1	-	1	11,2	-	11,2	1	11,2	7,0
1,8	2	-	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	0,0	1,8
22,0	40	2	20,0	12	12	17,0	12	17,0	7	17,0	12	17,0	7	17,0	12	17,0	12	17,0	22,0
20,0	29	-	-	24,2	7	31,2	9	12,7	1	12,7	1	31,2	9	12,7	1	31,2	9	12,7	20,0
2,0	2	-	-	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	66,7	2,0
1,8	2	-	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	0,0	1,8
2,0	2	-	-	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	66,7	2,0
%100	116	7	7,0	20,2	20	10,0	18	14,0	22	21,0	20	7,8	9	7,8	9	7,8	9	7,8	%100

النوع	البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		البنوك		الإجمالي
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
12,0	14	30,7	0	14,2	7	14,2	0	30,7	0	14,2	7	14,2	0	30,7	0	14,2	7	14,2	12,0
13,8	16	-	-	23,7	7	12,0	2	12,0	-	12,0	2	12,0	-	12,0	2	12,0	-	12,0	13,8
7,0	7	-	-	11,2	1	-	1	11,2	-	11,2	1	-	1	11,2	-	11,2	1	11,2	7,0
1,8	2	-	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	0,0	1,8
22,0	40	2	20,0	12	12	17,0	12	17,0	7	17,0	12	17,0	7	17,0	12	17,0	12	17,0	22,0
20,0	29	-	-	24,2	7	31,2	9	12,7	1	12,7	1	31,2	9	12,7	1	31,2	9	12,7	20,0
2,0	2	-	-	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	66,7	2,0
1,8	2	-	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	-	-	0,0	-	0,0	1	0,0	1,8
2,0	2	-	-	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	-	2	66,7	2	66,7	2	66,7	2,0
%100	116	7	7,0	20,2	20	10,0	18	14,0	22	21,0	20	7,8	9	7,8	9	7,8	9	7,8	%100

ويندل اتوزيع المسابق على:

١- عبّرت فنون الرأى (المقال) عن مجمل الاتجاهات حول الحساب، حيث استوعب المقال العمودي والتحليلي ما نسبته ٥٩,٥% مقارنة ببقية الفنون الصحفية الأخرى.

ويتسق هذا مع طبيعة البناء الفني للمقال، من حيث هو فن قائم على الرأى الذاتي، في قضية تتسع للأخذ والرد والنقاش، كما أن كاتبة في الأساس من نوى التخصص، وله رؤية تبدو في المقال، كما قد يكون من أصحاب التوجهات الأيديولوجية المبادئ في التعبير عن الرأى بل والتي تحاول إقناع الأخر بقيادته نحو رأيه.

كما أن المقال بحكم الوقت وبحكم اتساع المساحة (خاصة المقال التحليلي) يفكر على ترتيب الحجج وتعدد استمالات التأثير وتنوع الأدلة والشواهد والأرقام والنصوص واستخدام المصطلحات والتعبيرات اللغوية ... وهذا يجعله ملائماً للتعبير عن الاتجاهات المتعددة والقضايا الجدلية.

ومما يؤكد هذا أيضاً ما نلاحظه من أن المقال عبّر عن الاتجاهات الإيجابية المطلقة والنسبية وكذا الاتجاهات السلبية المطلقة والنسبية ما نسبته ٨٥,٣% في مقابل الاتجاه 'المتوازن' و 'لا اتجاه' الذي لم يعبر عنه المقال إلا ما نسبته ١٤,٧%.

وبقدر ما يعكس هذا ارتباط المقال بالرأى والموقف، فإنه يعكس أيضاً حالة الاحتكاك وربما التشتت في الاتجاه تجاه قضية كهذه.

٢- ضعف وجود فنون التفسير عند التعبير عن اتجاه الصحف نحو القضية، حيث عبر فني الحوار والتحقيق عما نسبته ١٦,٨% مقارنة بالقولب الفنية الأخرى.

كما عكس هذان القائبات الاتجاه "المتوازن" بنسبة ٤٣% مقارنة ببقية الاتجاهات الخمسة الأخرى.

ويتفق هذا مع ما هو معروف عن البناءات الفنية لمقالي التحقيق والحوار لقائمين على المناقشة المتزنة وطرح جوانب الموضوع بموضوعية نسبية. وإن بقي عنم وجود هذين الفنيين بكثافة أحد المؤشرات على غياب النقاش المعطل حول القضية وغلبة الرأي الحاد.

٣- اتجاه "المتوازن" و "لا اتجاه" تمركزاً في فنون "الخبر والتقرير" حيث استوعب هذان القائبان نحو ٤٥% من تكرارات هذان الاتجاهان.

ويتفق هذا مع الطبيعية الغالبة لفن الخبر التي تقوم على العرض الموضوعي للحدث نون بروز التحيز في عرض وجهات النظر.

٤- تم توظيف الصورة الموضوعية للمحجبات بشكل يبرز طبيعة الموقف المناهض للحجاب.

فرغم أن عند الصور المحجبة والمنقبة بلغت سبع صور (٨٧,٥%) في مقابل صورة موضوعية سافرة إلا أن اتجاه النشر بدا سلبياً حيث مثل الاتجاه السلبى ٧٢,٥% في مقابل ١٥% للاتجاه المتوازن مع التحجب.

وقد وظفت الصحف تعليق الصور في سياق النص المنشور فيه كأحد أبرز المشيرات على أن هدف النشر ليس تأييد فكرة التحجب بدلالاتها الدينية أو الاجتماعية.

ففي تقرير بعنوان 'بنات المشايخ بلا حجاب' نشرت الصحيفة صورة لفتاتين محجبتين، ولكن فضلاً عن سياق النص المنشورة فيه علقت الصحيفة على الصورة بهذا التعليق: 'تغطية الوجود في الإسلام عادة وليس عبادة' (١٠٣).

مع ملاحظة أن تغطية الوجه ليس هو الحجاب، بل هو النقاب، كما أن الصورة المنشورة ليس فيها تغطية وجه، ثم لقطع بأن الحجاب عادة وليس عبادة يكشف الاتجاه السلبى له.

وفي مقال مفعم بالرفض المطلق لشرعية أو منطقية الحجاب، نشرت الصحيفة صورة موضوعية لثلاث فتيات محجبات، وأحيطت الصورة بهذا العنوان: مقولة وزير الثقافة (الرافضة للحجاب) وجهت العقول إلى تيار متطرف داهمنا من الخطباء والشرائط والفضائيات ووجوب مواجهته (١٠٤).



في ضوء تركيز الدراسة على دور المصادر الصحفية في بناء الاتجاهات نحو قضية الحجاب وتداعياتها، ثبت بالبحث أن ثمة عملية توظيف كمي وكيفي للمصادر أثرت في التعبير عن القضية بمختلف جوانبها، سواء في اتساع مجال القضية بحيث لم تقتصر على كونها ذات طابع ديني فحسب، بل باعتبارها مسألة مرتبطة بالمناخ السياسي العام والجدل الثقافي الحاد وحرية الأفراد والجماعات في سياق هوية المجتمع الوطنية والسلوكية.

وأيضاً في عملية انتقاء المصادر أو مصادرتها وتجاهلها، في ضوء الإطار الفكري للمصدر ومدى توظيفه بما يخدم الإطار الفكري للصحفية، وهي عملية انتقاء أو تجاهل واسعة بنت في نوع المصادر وحضورها وسماتها الفكرية وفي أهداف النشر وقيمة وحججه. كما ساهمت في توسيع مساحة الغموض والبلبلة الذهنية وربما التنازع الثقافي والسياسي داخل المجتمع.. حتى يمكن القول أن تناول الصحفي لـ"الأزمة" صار في حقيقته "الأزمة"!!

ومن استخلاصات نتائج الدراسة:

طبيعة اهتمامات المصادر وأطرها ومراجعتها الفكرية أثر بشكل واضح على فهم طبيعة موضوع الحجاب في جوانبه وسياقاته الدينية أو المجتمعية العامة.

فالكتاب والمتقنون والفنانون أصحاب الرؤى العلمانية أو اليسارية أو أصحاب الاهتمامات الحقوقية كمراكز حقوق الإنسان.. ارتأوا الحجاب موضوعاً مدنياً يرتبط بحرية الإنسان وحق المرأة في السفر وحق المجتمع في تجاوز

لرموز الدينية الشككية (....) .. وكذا اعتبار الحجاب قضية هامشية تعكس حالة
لجنة ثقافي أو جمود علماء الدين أو غياب دور "المتقف".

والكُتَّاب أصحاب الأظر الدينية أو المنتمون للمرجعيات الدينية كالأزهر أو
الجمعية الشرعية وكذا المنتمون للتيار الإسلامي (تنظيماً أو فكراً) .. ارتأوا
الحجاب في الغالب موضوعاً دينياً، يرتبط بالنص الشرعي وفتاوى العلماء،
ويدعم هوية المجتمع الدينية، كما يحمي كرامة المرأة وعفاف المجتمع. ويدلل
على الإيمان والسلوك الشرعي، ويعكس رغبة العلماء في حماية (الأمة) من
تعصب بعض أصحاب الرؤى العلمانية واليسارية المخالفة.

تُثرت الإثتماءات الفكرية والسياسية للمصادر في تحديد القوى التي صنعت
الأزمة وجسدت تداعياتها العامة في المجتمع.


فالحضور الكمي لمصادر الكُتَّاب والمتقفون والبرلمانيون ورجال الدين
(٨٥,٧% من مجمل المصادر)، فضلاً عن التأثير الفكري لهذه المصادر
أحدث نوعاً من التكتيف المبالغ فيه في تحميل طرفين اثنين (وزير الثقافة
والإخوان المسلمين) وزر حدوث الأزمة (٥٢% مقارنة بالأطراف
الأخرى).

كما أحدث أيضاً نوعاً من التحيز في تحميل المصادر المسؤولية للقوى
المجتمعية، بحيث بدأ الأمر كما لو أن مصادر معينة بأطرها الفكرية تدافع
بالضرورة عن قوى معينة فيما تهاجم بالضرورة قوى معينة أخرى على طول
الخط.

الأظر الفكرية للمصادر بنت مواقف جامدة تعوزها الموضوعية والتوازن
في التعامل مع مكونات المجتمع الفكرية والسياسية.

وقد تجسّد هذا، في أنّ جُلّ المصادر المنتمية فكرياً للييسار أو التّوجه العلماني أو بعض المتقفين العاملين في وزارة الثقافة وكذا بعض المسؤولين الحكوميين أو الحزبيين.. قد حملوا مسؤولية الأزمة للتّيّار الإسلامي ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة) أو بعض المتأثرين بها داخل المجتمع.. فيما دافعت عن وزير الثقافة وبررت تصرّحاته أو اعتبرتّه ضحية لثقافة المجتمع وتياراته..!

بينما جُلّ المصادر ذات الاهتمام الديني أو الانتماء للتّيّار الإسلامي أو المعارضة السياسية والبرلمانية.. قد لامت وزير الثقافة وحملتّه هو أو الحكومة التي يمثلها مسؤولية إشعال الأزمة والإساءة لمشاعر الناس الدينية.. بينما دافعت — بنسب — عن التّيّار الإسلامي وموقفه من الحجاب والأزمة وصانعيها.

 تصورات المصادر عن الدين (الإسلام) ودوره في الحياة الاجتماعية أو السياسية وموقع الحجاب في الدين.. أثر بشكل مباشر في بناء صورة سلبية أو ايجابية عن الحجاب ودرجة الفائدة أو الناتج عن الالتزام أو عدم الالتزام بالحجاب.

فأصحاب الرّؤى الفكرية التي ترى قصر الدين على الأمور العقائدية والتعبدية وإبعاده عن الأمور الحياتية خاصة السياسية وردّ مجمل السلوكيات (كالاحتشام) إلى الرّأي الشخصي أو مراعاة التّطورات الاجتماعية الحديثة..

هؤلاء (كما في تصورات كتاب اليسار أو العلمانية) بنوا موقفاً سلبياً في مجمله عن الحجاب باعتباره لا علاقة له بالدين، أو وباعتبار الدين لا علاقة له بالسلوك الاجتماعي العام، وباعتبار الحجاب سلوك دون سند شرعي ووسيلة من

وسائل بعض القوى نحو السيطرة على المجتمع أو تطبيق الحكم الإسلامي" أو تغيب الحرية والتعددية السياسية..

وأصحاب الرؤى التي ترى الارتباط الشديد بين الدين والدنيا وضرورة استلهاام الإسلام في جل جوانب المجتمع الثقافية والسلوكية وكذا السياسية والقانونية.

هؤلاء (كما في تصورات علماء الدين ورموزه الفكرية والسياسية أو بعض الكتاب غير المنتمين أيديولوجياً للفكر المناهض لتحكيم الإسلام في دنيا الناس).. بنوا موقفاً إيجابياً في جملة عن الحجاب باعتباره، جزءاً من شمولية الإسلام للدين والدنيا، ودليلاً على عودة الناس (النساء) الطوعية إلى فضيلة الاحتشام، وحماية المجتمع المسلم من التقاليد الوافدة التي تحرم المجتمع من هويته وتسيء إلى أخلاق المرأة المسلمة وعافها..

هذا التأثير المباشر لتصورات المصادر ظهر في البعد الكمي وفي سمات المصادر الفكرية..

فالخضوع البارز للمصادر ذات الاهتمامات الدينية أو للمصادر غير المهمة (وربما المناهضة) بالدين أو للتدين.. بني اتجاهاً واضحاً (سلبياً أو إيجابياً) نحو الحجاب (٨١,٤% مقارنة بالاتجاهات المتوازنة أو الصغرية).

أيضاً حضور المصادر ذات التصورات المناوئة للتدين (للتحجب) .. جعل الاتجاهات السلبية عن الحجاب تفوق الاتجاهات الإيجابية بما نسبته ٤٥,٧ إلى ٣٤,٤ من إجمالي الاتجاهات.

وتأكيداً لهذا الارتباط، فقد أثبتت الدراسة أن أصحاب هذه التصورات المناوئة للتدين (للتحجب) قد عكسوا الاتجاهات السلبية عن الحجاب بما يعادل نحو ٨٢% مقارنة بالاتجاهات الإيجابية.

المصادر التي تتبنى مواقف أيديولوجية ذات طابع بارز من القضية، أكثر تبنياً ووضوحاً في إبراز أهداف النشر وقيمة، كما أنها أكثر توظيفاً لموضوع النشر (الحجاب) في طرح رؤاها الفكرية العامة خارج إطار الموضوع، في محاولة لإقناع الصحيفة بالمواقف الفكرية العامة فضلاً عن إقناع المتلقي.

ويؤكد هذا، المعنى العلمي القائل بأن: الكاتب العقائدي أكثر قدرة على تجاوز سياسة التحرير وحدود الموضوع.

وهذا واضح في حجم ونوع الأهداف التي تبنتها المصادر حيث تجاوزت كون (الحجاب) مقبولاً أو غير مقبول إلى ربطه بقيم الوطنية أو الأمن القومي، وحماية المجتمع من الفكر العلماني الغربي الوافد أو التيار السلفي الجامد، وطرحه باعتباره دليلاً على قيم العدل والتقدم والعقل والحرية والعفة وحق المرأة في العمل.. أو دليلاً على الظلم والجمود والديكتاتورية والتأخر أو شيوع العرى والانحلال الأخلاقي..!

كما هو واضح في أن المصادر الأقل تبنياً للمواقف الأيديولوجية مثل "المحرر الصحفي" و "المسؤول الحكومي" و "المسؤول الديني" و "الكاتب الجامعي" .. هؤلاء الأربعة لم يعبروا عن أهداف النشر بوضوح إلا بما نسبته ١١,٥% مقارنة بالمصادر الأخرى.

ومن الملاحظ هنا بروز حالة من التوافق والتوحيد بين ضيعة أبنيتنا وحيوة الكاتب وطبيعة الأهداف والقيم المتبناه في النشر.

فالكتابات ذات التوجهات اليسارية أو العثمانية أو المرابطية وظيفياً أو سياسياً بالوزير ونظامه السياسي.. هدفت في الأساس إلى حماية الوطن من التطرف الديني أو السياسي والدعوة إلى الحرية وإعمال العقل والتقدم وحماية حق المرأة في السفر والعمل والاختلاط..

أما الكتابات ذات التوجهات الدينية أو المعارضة توزير ونظامه السياسي.. فقد هدفت في الأساس إلى حماية الوطن من الفكر العثماني المتقيد للغرب والحفاظ على قيم الفضيلة والاحتسام وحرية المجتمع في التنوير والتحجب والدفاع عن الرؤية الشرعية بدعاتها ومؤسستها، في مواجهة تصريحات الوزير ومتقفي السلطة الحاكمة.

التنوع الحاد وربما التشتت والتحيز في رؤى المصادر ومواقفها، انعكس بوضوح على البراهين والشواهد والحجج التي ساقتها الصحف في بناء اتجاهاتها نحو القضية.

فعدم التجانس الفكري والتحزب السياسي وتباين التسميات والمصالح عند جل المصادر.. جعل الصحف تتبنى أسانيد انفعالية عاطفية غير هادئة، تتصف أحياناً بمصادرة الرأي المخالف وعدم المناقشة لعاقلة والنهب والتوعيد (الفكري والسياسي) لأصحاب البراهين المناوئة.. كما نتم بالمبالغة في الاعتبارات الوطنية والقومية والإنسانية والوصف المتحيز غير الموضوعي للمقولات والشواهد التي يبرهن بها الكتاب حول (الحجاب) .. بل مارست بعض المصادر شكلاً من أشكال الانتقائية أو الرفض المطلق والمصادرة لتحجج أو لبعض

المواقف والكتب والوفائع التاريخية أو المعاصرة.. بل طال هذا (الرفض) النص
الشرعي أو على الأقل الحكم الثابت في بعض آيات القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة (كما حدث في دلالات آيات الحجاب في سورتي النور والأحزاب وكذا
سند ودلالات أحاديث الحجاب أو مقولات العلماء).

الحضور الكمي والنوعي للمصادر لربط إلى حدٍ بتبعية ملكية الصحف
المبحوثة وما يستتبعه من درجة التخصص أو دورية الإصدار والقدرات
المادية والتحريرية للصحفية.

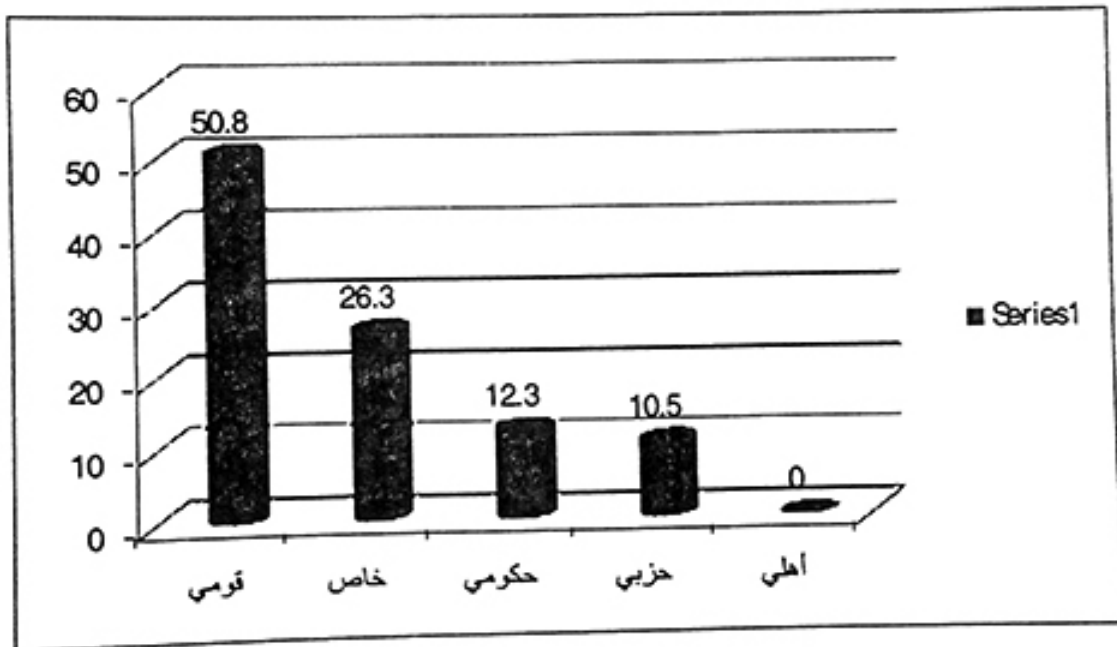
(أ) من ناحية الاستيعاب الكمي للمصادر، يبدو متوزعاً على هذا النحو:

تبعية الملكبة	ك	%	درجة لتخصص	ك	%	دورية الإصدار	ك	%
قومية	١٢٠	٤٧,٦	علمة	٢٤٠	٩٥,٢	يومية	١٩٧	٧٨,٢
حكومية	٢٥	٩,٩		
خاصة	٦٩	٢٧,٣	متخصصة دينية	١٢	٤,٨	أسبوعية	٥٢	٢٠,٦
حزبية	٣٥	١٣,٨		
أهلية	٣	١,٢			شهرية	٣	١,٢
الإجمالي	٢٥٢	%١٠٠		٢٥٢	%١٠٠		٢٥٢	%١٠٠

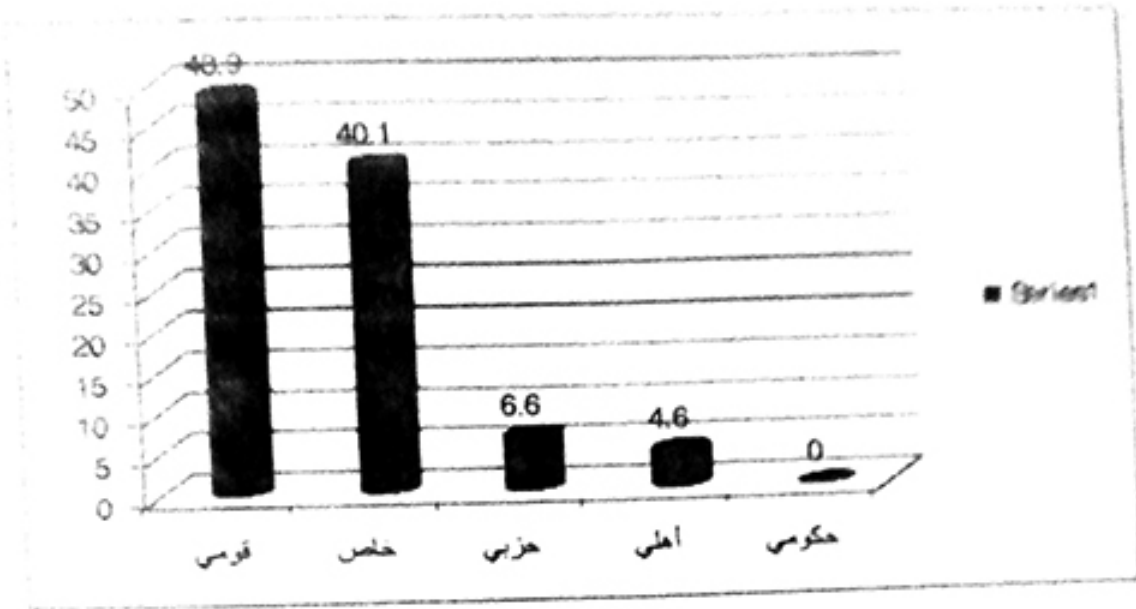
والملاحظة العلمية للكثافة هنا هي التداخل الواضح لمجمل الاعتبارات
المكوّنة لنمط الملكبة بشكل نمبي في استيعاب المصادر. فالملكبة "القومية" مثلاً
كما في "الأهرام" و "روز اليوسف" لا تفسر وحدها هذا التمرکز الكبير لعدد
المصادر في هذا النمط، إذ يدخل معها بالضرورة اعتبارات التخصص حيث
إنهما إصداران عامان وليسا متخصصين، كما يدخل اعتبار الدورية فالأهرام

جريدة يومية تتميز بلا شك عن الإصدار الأسبوعي أو الشهري، كما يبرز اعتبار آخر شديد التأثير وهو أن هذين الإصدارين لهما قدرات مادية ومينية راسخة، ويتوافر لهما هيئة تحرير قادرة على متابعة الحدث، فضلاً عن عدد من الكتاب العاملين في المؤسسة أو الذين تستكتبهم من خارج هيئة التحرير (كما في الأهرام) ويقترون على بناء الاتجاه وتميز النمط.

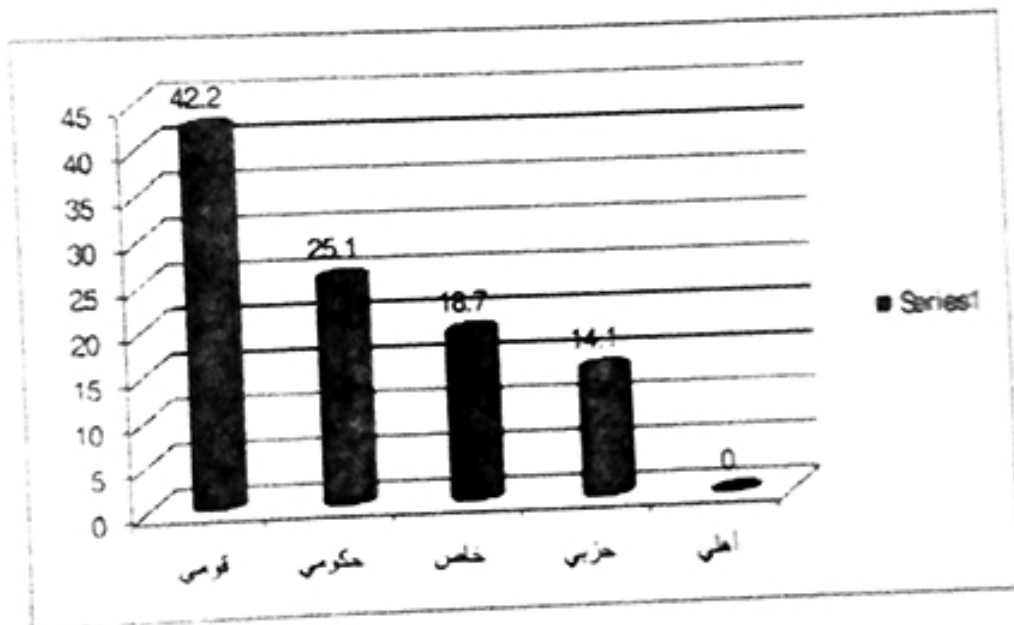
بعكس "المختار الإسلامي" مثلاً ذات النمط الأهلي، التي تفتقد لجل الاعتبارات الأخرى لاسيما أنها شهرية ومتخصصة وتعوزها القدرات المهنية. (ب) من ناحية التوظيف الكيفي للمصادر طبقاً لأطرها الفكرية الغالبة، فتبدو متوزعة كما في المدرجات التكرارية التالية:



• المصادر ذات السمة السياسية الغالبة في أطرها الفكرية.



• المصادر ذات السمة الدينية الغالبة في أطرها الفكرية.



• المصادر ذات السمة الثقافية الغالبة في أطرها الفكرية.


وهكذا وظفت الصحف المصادر كمرجعيات فكرية لبناء اتجاهاتها نحو أزمة الحجاب بما يتسق مع نمط الملكية .. حيث تركزت المصادر ذات الاتجاهات

الدينية في الصحف القومية والخاصة والدينية فيما استبعدت هذه المصادر من الصحف الحكومية (القاهرة) وكذا من صحيفة (الأهالي) الحزبية اليسارية.

فيما تمركزت المصادر الثقافية الأيديولوجية في صحيفة (القاهرة) الحكومية و (الأهالي) الحزبية .. واستبعدت تماماً من الصحف الدينية (المختار الإسلامي واللواء الإسلامي).

بينما توزعت المصادر بسماتها الثلاث على الصحف القومية بنسب تكاد تكون متساوية، وهو ما يعكس قدرأ من التوازن في استخدام الأهرام وروز اليوسف (خاصة الأولى) للمصادر المتباينة، كما يرتبط كذلك بدورية الإصدار فضلاً عن حضور عدد كبير من كتاب الجريدة أو من خارج هيئة التحرير يمكن أن يعكسوا توجهاتها الفكرية مع تنوع اهتماماتهم، كما قد يساهمون في توسيع أفق السياسة التحريرية للصحيفة.

وسواء وظفت الصحيفة المصادر أو وظفت المصادر الصحفية، فإنَّ الحاصل أنَّ ثمة توحداً أو اعتماداً متبادلاً بين الطرفين قد يعكس حالة من الانسجام أو الهيمنة أو الوكالة المتبادلة التي تعمل في سياقها المؤسسات الإعلامية - بمصادرهما - في الإطار الاجتماعي الحاكم.

 البناء الفني للقالب الصحفي محدّد رئيسي في التعبير عن طبيعة الموضوع وبناء الاتجاه.

يكشف التحليل أنَّ المقال تحديداً عبّر عن قضية الحجاب بما نسبته ٦٠% في مجمل الصحف مقارنة بفني التحقيق والحوار ٧,٨% والخبر والتقرير ٢٥,٣%.

كما يكشف أيضاً أن المقال عبّر عن الاتجاه النسبي المطلق والنسبي والاتجاه الإيجابي المطلق والنسبي بما يعادل ٤١:٥٩ مذبذبة بالاتجاه (متوازن) أو (لا اتجاه).

ويتسق هذا مع طبيعة المقال باعتباره فن للرأي الأبرز، وطبيعة القضية باعتبارها قضية تتسع للمناقشة والرأي.

كما وضحت اتجاهات الكتاب نحو الحجاب رتباً ببناء الفنى للمقال، حيث يكتبه في الأساس كاتب صحفي كبير أو مثقف له إيديولوجية فكرية أو أكاديمية معنى بالشأن العام، فهو مرتبط في الغالب بمصر له رؤية وموقف.. فضلاً عن أن المقال يستوعب قدرأ واسعاً من المعلومات والنشاهد والنصوص (كما في المقال التحليلي) ويقنن على ترتيب الحجج والبراهين، فضلاً عن خصوصية الأسلوب والبناء اللغوي...

هذا وغيره يبرز دور الكاتب (المصدر) عبر المقال في بناء موقف صحيفة نحو قضية الحجاب موضع البحث، وبما يؤثر على اعتماد صحيفة على مصادرها في بناء هذا الاتجاه، وربما اعتماد مصر على صحيفة أيضاً في بناء ذات الاتجاه.

تلك هي الدراسة التحليلية بخطواتها ونتائجها الكمية والكيفية وخلصتها.

بيد أن ثمة معاني، لا أعرضها كتوصيات، بل أضحها كأميات على أهل البحث والدرس والصحافة والنشر من المنقذين أو المهينين أو أهل آسِن والسياسة، آمنت بها عبر هذه الدراسة، ومن قبل ومن بعد عبر ممارسة أمينية والملاحظة المتأنية.

الأمنية الأولى: أن نبتعد بقضايانا الدينية — والحجاب واحدة منها — عن الأهواء السياسية والمصالح والانتماءات الضيقة.. وأن نضع كل قضية في سياقها الطبيعي، وحتى يصبح الدين حلاً لقضايا الناس وليس "تأزيماً" لهم!

الأمنية الثانية: أن نتعلم جميعاً ثقافة الحوار الموضوعي والجدل بالحسنى وتقبل الاختلاف!

والمؤسف أن هناك اتجاهاً (في كل اتجاه) يمارس فكرة الاقصاء والاستئصال لرأي المخالفين ويجاهر بالتحريم الشرعي أو السياسي للآخر..

والأكثر أسفاً أن مثل هذا الاتجاه قد يقود بعض كبار "المتفكرين"!

لأمنية الثالثة: أن نتجاوز جميعاً مرحلة الترهل والتشقق النقابي الذي صنعه الأيام السوالف في عقل ووجه الوطن والمواطن.. ونبني جميعاً لحمة سوية نبني بها الدين والدنيا معاً.

•••

هوامش الدراسة ومراجعتها

١- المقصود بالأزمة: بروز موقف جنلى مفاجئ في فترة أو حالة غير مستقرة، تشهد خللاً أو صراعاً فكرياً يتعرض له المجتمع بأفراده ومؤسساته ورؤاده، ويستدعى اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام بالرصد والمناقشة وتقديم الحلول، سواء عند نشوء الأزمة أو انفجارها أو انحسارها أو انتهائها.

(يراجع في المفهوم العام للأزمة: معجم المصطلحات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤، ص٩٣-٩٤. محمد منير حجاب، الموسوعة الإعلامية، ط١، المجلد الأول، القاهرة، دار الفجر، ٢٠٠٣، ص١٦٣-١٦٩ - هويدا مصطفى، إعلام الأزمات، ط٢، القاهرة - دار النديم، ١٩٩٧).

المقصود بالحجاب هنا: ستر جسد المرأة البالغة ما عدا الوجه والكفين. في مقابل السفور الذي يعني كشف ما زاد عن الوجه والكفين. أما "النقاب" فهو تغطية جسد المرأة بما فيه الوجه والكفين، (يراجع في المفهوم والحكم: - تفسير ابن كثير، ج٣، القاهرة، بدون ناشر، بدون تاريخ، ص٢٨٧ - ٢٨٤ - الأزهر، الأوقاف، حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين، القاهرة، ١٤٢٣ - ٢٠٠٢، ص٦١٢ - ٦١٥).

٢- بيان، غير منشور، لدى الباحث نسخة منه.

٣- بيان، غير منشور، لدى الباحث، نسخة منه.

4- Mcquail, Denis and Windahie seven, communication theories: for the study of mass

communications, second edition: Longman and New York, 1993, P. 104.

٥- محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٢، ١٤١٢، ص٣٥.

6- Defleur. M. mass media as social systems, in theories of mass communication, N.Y.: David Mackey, 1970.

- Hiebert. R.. mass: An introduction to modern communication, New York, Longman, 1982.

— ملفين ديفلير وساندرا روكيتش، نظريات وسائل الإعلام، ترجمة كمال عبد الرؤوف، القاهرة، الدار العالمية للنشر، ١٩٩٣.

— جون ميرك ورفل لوينشتاين، الإعلام وسيلة ورسالة، ترجمة ساعد خضر العرابي، الرياض، دار المريخ، ١٤٠٩ — ١٩٨٩.

٧- حسن عماد وليلى حسين، الاتصال ونظرياته الإعلامية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢، ص٧٠-٧٧.

- Kurt lewin, channeles of group life. Human relations, 1947, 4 Vol., pp. 143-54.

٨- خالد صلاح الدين حسن علي، دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٠-١٠٨.

- Iyengar, S., Simona A, News coverage of the Gulf crisis and public opinion, communication research, 1993.
- 9- Mcquail D, mass communication theory, An introduction third ed, sage publication London, 1994, pp., 185-211.
- 10- Claude-Jean Bertrand, media ethics, AC auntability systems (new Brunswick, London transaction publishers, 200, pp. 107-110.
- ١١- محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط٣، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٥، ٢٠٠٤، ص ١٦٦ - ١٧٠.
- ١٢- محمود عبد الفتاح عبد الحميد، دور وسائل الإعلام كأداة الصراع، دراسة تطبيقية على حرب الخليج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٩١ - ١٤١٧، ص ٢٢١ - ٢٣٣.
- ١٣- محرز حسنين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٣.
- ١٤- حنان جنيد، المعالجة الصحفية للحرب الأنجلو أمريكية على العراق في صحيفتي الأهرام والنيويورك تايمز خلال الفترة من ٢٠ مارس ٢٠٠٣ -

٤ مايو ٢٠٠٣ (دراسة تحليلية)، مجلة 'الإعلام'، كلية لإعلام، جامعة القاهرة، العدد (١٩)، إبريل - يونيو ٢٠٠٣، ص ١١٥-١٨٤.

15- Royo Akhovan Ajid, Timotry boudreau: chain ownership or Ganizational sive and editorial role, perce ptions journalism and mass communication quarterly Vol., 72, N.G, Winter, 1995, pp. 863-874.

١٦- مرعي مذكور، الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال في لصحافة لمصرية، دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، مجلة 'الإعلام'، جامعة لقاهرة، العدد الثامن عشر (يناير - مارس ٢٠٠٣)، ص ١٨٥-٢٣٥.

١٧- فهد بن عبد العزيز العسكر، التعامل الإعلامي مع قضايا الإرهاب في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية كيفية، مجلة 'الرأي العام'، جامعة القاهرة، المجلد السادس، العدد الأول (يناير - يونيو ٢٠٠٥)، ص ٢٤٩-٢٩٣.

١٨- نوال عبد العزيز الصفتي، معالجة الصحف المصرية لتأثيرات والأحداث الطارئة، دراسة تحليلية بالتطبيق على أحداث لكتشخ حدث ١٩٩٨، مجلة الآداب، جامعة حلوان، العدد السادس، يوليو ١٩٩٩، ص ٢٢٥ - ٢٩٣.

١٩- محمد بسيوني عوض، القائم بالاتصال في الصحافة الإسلامية في مصر: دراسة ميدانية لمحري الصحف الإسلامية والصفحات الينبية المتخصصة، ماجستير غير منشور، جامعة الأزهر، كلية لغة العربية، قسم الصحافة، ٢٠٠٧، ١٤٢٨هـ.

- ٢٠- أحمد عزت شرارة، المعالجة الصحفية للشؤون الدينية في توجيهه
السياسات التحريرية في الصحافة المصرية، دراسة تحليلية للمضمون
والقائم بالاتصال والقراء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام،
جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
- ٢١- محمد زين عبد الرحمن رستم، صورة المرأة المصرية في المجلات
النسائية العربية واتجاهات الطالبات الجامعيات العربيات نحوها، مجلة
"الرأي العام"، المجلد السابع، العدد الأول، يناير يونيو ٢٠٠٦،
ص ٢٨٣-٣٢٤.
- ٢٢- يرى الباحث أن المقارنات البسيطة بين بعض عناصر الموضوعات
البحثية تتم في نطاق منهج المسح الإعلامي، إذ تستدعي عمليات التحليل
والتفسير الكثيف عن بعض التعقيدات المقارنة، دون الحاجة إلى المنهج
المقارن بخصائصه العلمية المحددة... (يراجع في المناهج: عبد الباسط
محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ٨، القاهرة، مكتبة وهبة،
١٩٨٢ - محمد عبد الحميد، البحث العلمي في دراسات الإعلامية، ط ١،
القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٠ - سبير بنير، البحث العلمي، القاهرة، دار
المعارف، ١٩٨٢).
- ٢٣- محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، جدة، دار
الشروق، ١٤٠٤ - ١٩٨٣، ص ١٧٤.
- ٢٤- خبراء الإعلام المحكمون هم: أ.د. فاروق أبو زيد أستاذ الصحافة و
عميد كلية الإعلام جامعة مصر علوم والتكنولوجيا.

أ.د. محمد معوض أستاذ الإذاعة بجامعة عين شمس وعميد كلية الإعلام جامعة
سيناء.

أ.د. محمود خليل أستاذ الصحافة بكلية الإعلام بجامعة القاهرة.

أ.د. محمود الشريف أستاذ الإعلام ووكيل كلية الإعلام جامعة مصر للعلوم
والتكنولوجيا.

أ.د. إسماعيل الفتار أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

أ.د. جمال النجار أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية البنات الإسلامية جامعة
الأزهر.

د. محمود عبد الرؤوف مدرس العلاقات العامة بجامعة المنوفية.

٢٥- الباحث هو أسامة عبد الرحيم مدرس الصحافة بكلية الإعلام التربوي
بجامعة المنصورة.

٢٦ - أحمد عمر هاشم، حوار، جريدة صوت الأمة، ٤ نيسمر ٢٠٠٦.

٢٧- أحمد الطيب، الحجاب أمر إلهي، جريدة التواء الإسلامي، ٣٠ نوفمبر،
٢٠٠٦.

٢٨- الأزهر يرفض تصريحات الوزير، المصري اليوم، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

٢٩- محمد شبل، الحجاب في القرآن، جريدة القاهرة، ٢٨ نوفمبر، ٢٠٠٦،
وتهانى الجبالي، حقيقة مقاصد الشريعة، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٠- سامي خنبة، الحجاب والهوية، الأهرام، ٢٦ فبراير، ٢٠٠٦.

- ٣١- محمد مورو، الحجاب، مجلة "المختار الإسلامي"، نو الحجة ١٤٢٧هـ -
نيسين ٢٠٠٦.
- ٣٢- أحمد عمر هاشم، حوار، صوت الأمة، ٤ نيسين ٢٠٠٦.
- ٣٣- فاروق حسني، اعتصام وزير الثقافة، الأهالي ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٣٤- طارق الشناوي، فاروق حسني يكسب في الوقت الضائع، صوت الأمة،
٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٣٥- وحيد عبد المجيد، نحو تحرير الحجاب من السياسة، الأهرام ٢٨ نوفمبر
٢٠٠٦.
- ٣٦- إيهاب البديوي، نقات قلب الرئيس، صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠.
- ٣٧- سامي خببة، الحجاب والهوية، الأهرام، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٣٨- سامح عبد الله، لماذا الحجاب دون باقي القضايا الإسلامية، الأهرام، ٢٦
نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٣٩- أحمد إسماعيل، تقرير، الأهالي، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٠- كمال الشانلي، مناقشات مجلس الشعب، مجلة روز اليوسف، ٢٥ فبراير
٢٠٠٦.
- ٤١- وحيد حامد، هذا الحزب المنبسط، المصري اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٢- يوسف القرضاوي، حوار مع المصري اليوم، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٣- محمد عامر، عضو مجلس الشعب، روز اليوسف، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٤- خالد جبر، لسنا طرفاً، مجلة "روز اليوسف"، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

- ٤٥- محمد الزرقاني، مجرد اجتهاد، جريدة (السواء الإسلامى)، ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٤٦- صحوة الحزب الوطنى، مناقشات مجلس الشعب، على لسان رجب حميد صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٧- عبد العظيم الباسل، معالى الوزير هل وجب الاعتذار، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦ والنيابة تحقيق فى بلاغات ضد فاروق حسنى، الأهرام، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٨- فاروق حسنى، أكن كل الاحترام للمحجبات، المصرى اليوم، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٤٩- رأفت الميهى، محاولة اغتيال، المصرى اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٠- صلاح عيسى، الدستور الغائب، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥١- أحمد موسى، الإخوان يطاردون فاروق حسنى، الأهرام، ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٢- عبد المنعم سعيد، إخوان الحزب الوطنى، الأهرام، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٣- بيان مركز حقوق، الإنسان، الأهالى، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٤- بيان المنقفين، جريدة "القاهرة" ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٥- جبابر عصفور، ليست هذه مصر، الأهرام، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٦- دلالات رمز الحجاب فى الدين، القاهرة، ٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٥٧- وحيد حامد، هذا الحزب المنبطح، المصرى اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.

- ٥٨- عبد الله كمال، الإرهاب والحجاب، روز اليوسف، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٥٩- حازم البيلالي، لاكنونات في الإسلام، المصري اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٠- أحمد عمر هاشم، حوار، صوت الأمة، ٤ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦١- أحمد الطيب، الحجاب أمر إلهي، اللواء الإسلامي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٢- عبد المنعم أبو الفتوح، حوار، صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٣- محمد مورو، الحجاب، مجلة "المختار الإسلامي"، ذو القعدة ١٤٢٧ هـ.
- ٦٤- د. سيد طنطاوي، الأهرام، ٢٥ نوفمبر، ٢٠٠٦.
- ٦٥- بيان الجمعية الشرعية، جريدة "المصري اليوم"، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٦- محمد مورو، الحجاب، المختار الإسلامي، ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٦٧- آمال يسن، التزام المرأة المسلمة بحجابها، اللواء الإسلامي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٨- صلاح منتصر، في موضوع الحجاب، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٦٩- فهمي هويدي، كلمة في حوار عبثي، الأهرام، ٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٧٠- سوسن الجيار، صحوة الحزب الوطني، صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧١- عمرو الشوبكي، حجاب العقل، المصري اليوم، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧٢- مجدي الجلال، إذ بحوه تحت أقدام المرشد، المصري اليوم، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧٣- محمد شبيل، لماذا الحجاب ليس من ثوابت الدين، القاهرة، ٥ نوفمبر ٢٠٠٦.

- ٧٤- سلامة أحمد سلامة، المعارك الخائبة، الأهرام، ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
- ٧٥- إقبال بركة، وقع المحذور، الأهالي، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧٦- محمد البدرى، دلالات رمز الحجاب، القاهرة، ٥ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٧٧- جمال البنا، دعم ليبرالي، المصري اليوم، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧٨- عبد اللطيف المناوي، ملاحظات حول أزمات، الأهرام، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٧٩- محمود التهامي، أزمة وزير وثقافة حجاب، روز اليوسف، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨٠- يونان لبيب رزق، الموت لقاسم أمين، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨١- جابر عصفور، ليست هذه هي مصر، الأهرام، ١١ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨٢- تهناني الجبالي، حقيقة مقاصد الشريعة، الأهرام، ٢ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨٣- أحمد عبد المعطي حجازي، القضية أخطر، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨٤- عبد المنعم أبو الفتوح، حوار، صوت الأمة، ١٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨٥- عبد المعطي عمران، أذعياؤ الثقافة، اللواء الإسلامي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٨٦- محمد مورو، الحجاب، المختار الإسلامي، ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨٧- محمد زهدي، فضيلة أم فريضة، القاهرة، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨٨- عجز الحزب الحاكم، تقرير، الأهالي، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨٩- نواب الوطني مازالوا مصريين، تقرير، صوت الأمة، ٤ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٩٠- إقبال بركة، دعم ليبرالي الحسني، المصري اليوم، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦.

- ٩١- ليس دفاعاً عن فاروق حسني، تقرير، القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٩٢- عبد المنعم سعيد، إخوان الحزب الوطني، الأهرام، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٣- عمر الزنط، المد الأصولي، المصري اليوم، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٤- وثائق الأزمة، روزاليوسف، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٥- الجمعية الشرعية (بيان)، المصري اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٦- عبد المنعم أبو الفتوح، حوار، صوت الأمة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٧- نادية حسن، حمية الجاهلية، صوت الأمة، ٤ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٩٨- محمد شبيل، الحجاب في القرآن، القاهرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ٩٩- جابر عصفور، مفهومان يستحقان المناقشة، الأهرام، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٠- أحمد عمر هاشم، حوار، صوت الأمة، ٤ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠١- محمد مورو، الحجاب، المختار الإسلامي، ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٢- عبد الله كمال، الإرهاب بالحجاب، روزاليوسف، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٣- بنات المشايخ بلا حجاب، تقرير، روزاليوسف، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦.
- ١٠٤- محمد شبيل، القاهرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦.

••••